لورد المغرب

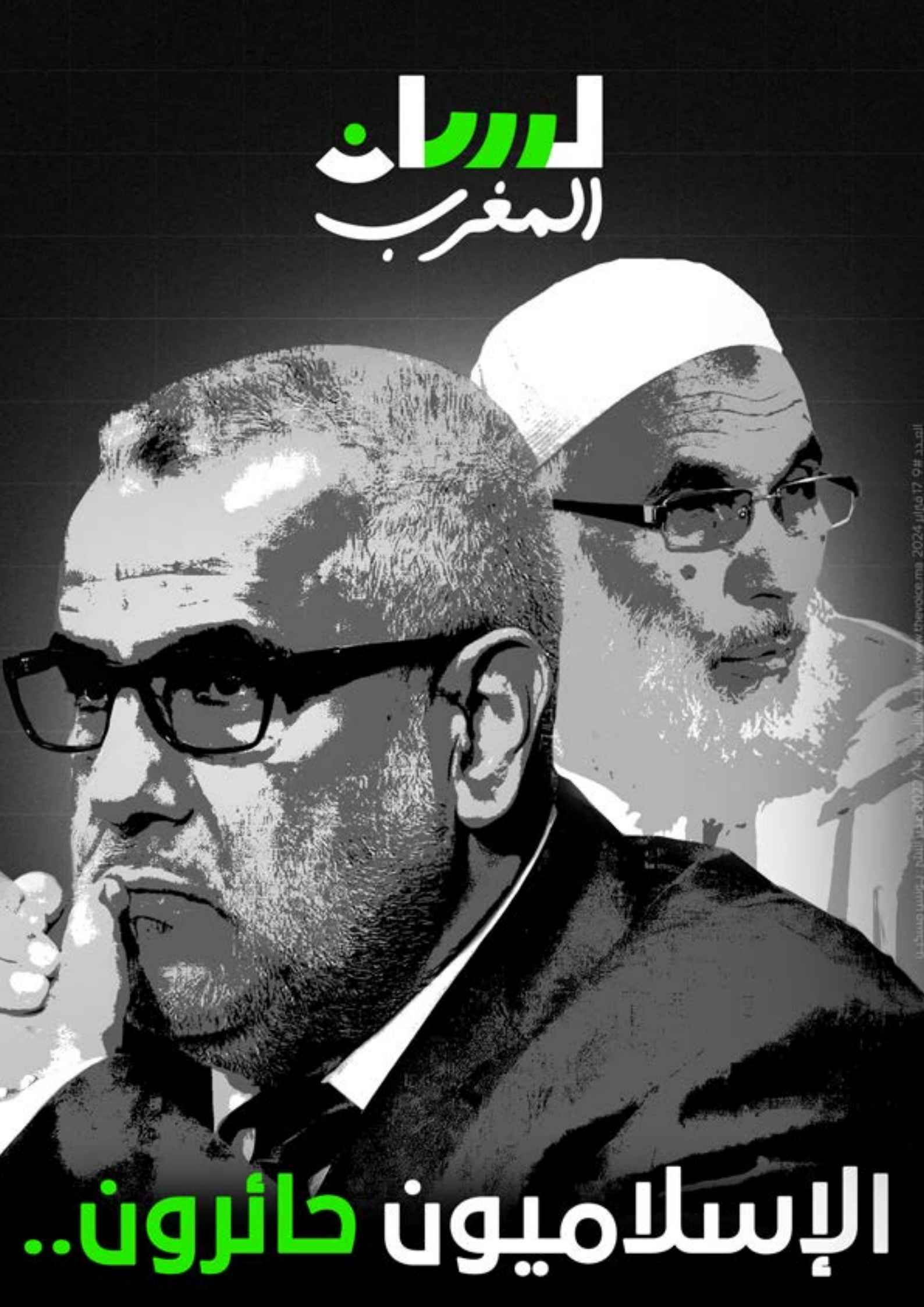

الإسلاميون حائرون..

افتتاحية

تسقط المدونة

أستسمح المهتمين بالنقاش الدائر حاليا حول مراجعة مدونة الأسرة، لاستعارة كلمة "المدونة" هذه للحديث عن حزمة نصوص قانونية مختلفة، هي النصوص التي يراد لها أن تكون خاصة بمهنة الصحافة.

أولا لأن هناك نقاش آخر، باهت وخافت، حول مدونة الصحافة والنشر، أريد له أن يُفتح في سياق مطبوع بالتراجعات الشاملة، وثانيا لأننا في بلد شهد هذا الأسبوع صدور حكم قضائي يدين صحافية بناء على شكاية ممهورة بتوقيع رئيس الحكومة، أي الشخص الذي يتقاسم السلطة التنفيذية مع الملك، والثاني بروتوكوليا في هرم الدولة، ليقتاد صحافية إلى قفص الاتهام ويستصدر لنفسه حكما بالإدانة. لماذا؟ ببساطة لأنها تحدثت عن واقعة وفاة مأساوية لسياسي كان في قلب معركة انتخابية انتهت بتنصيب سياسية من حزب رئيس الحكومة في المنصب الذي كان يسعى إليه المتوفي، واستنكرت أن يتم التصويت وأن "تزفّ" هذه السياسية لمنصبها في الوقت الذي كانت دماء المرشح المتوفي تسيل وروحه تغادر جسده الجريح جراء طلق ناري، ولأنها اعتبرت وفقا لتفاصيل الواقعة أن "السياسة بنت كلب". هكذا هي القصة بكل اختصار.

هذا الحكم صدر في وقت نشهد موجة جديدة من المتابعات والاعتقالات والمضايقات المرتبطة بحرية الرأي والتعبير، أخرها استدعاء رئيس نادي قضاة المغرب من طرف المفتشية العامة للشؤون القضائية بسبب مشاركته في ندوة علمية، وللصدفة كانت هذه المشاركة بدعوة من منظمة المحامين التجمعيين، أي هيئة مقربة من الحزب الذي دخل سجلات التاريخ كأول فاعل سياسي يرفع دعوى ضد مواطنة مارست حقها في التعبير كصحافية تتابع الأحداث وتعلق عليها. يعرف بعض الأصدقاء من الوسط المهني أنني كنت من المدافعين القلائل عن مدونة الصحافة والنشر الحالية، وشاركت برأيي قبل شهور مدافعا عن استمرار العمل بها وعدم فتح ورش تعديلها، وقد يستغربون بالتالي عودتي اليوم لوصفها بالمتخلفة.

تفسير هذا التحول بسيط: دفاعي عن نصوص المدونة الحالية، وكما قلت في ندوات وحلقات نقاشية، لم يكن لأنها مثالية أو متقدمة بالمطلق، بل لأنني حذرت، وكنت محقا في ذلك، من أن أي اقتراب من هذه النصوص في السياق الحالي يعني التوقيع على تراجعات وانتكاسات، وبالتالي تعتبر المدونة متقدمة قياسا إلى هذا السياق التراجعي والمتسم بهيمنة مركب سلطوي-مصلحي على مسارات صناعة القرار والتشريع.

مدونة صحافتنا متخلفة ومتجاوزة كجواب قانوني على ظواهر تقنية وسلوكية جديدة

أما اليوم وقد وقعت "الفأس في الرأس"، ودخلنا مرحلة اللجان المؤقتة وتسليم رقاب الصحافيين والمدونين والمعبرين عبر مختلف الوسائط لتقطفها يد القمع وتكميم الأفواه، فلم يعد لدينا ما نخشى ضياعه من مكتسبات بعدما أصبح كل شيء في مهب الريح.

مدونة صحافتنا متخلفة ومتجاوزة كجواب قانوني على ظواهر تقنية وسلوكية جديدة، واستمرار مقاربتنا لموضوع المحاكمات والاعتقالات والإدانات من زاوية قانون الصحافة في مقابل القانون الجنائي، وهل نكون في منصات التواصل الاجتماعي صحافيين أم نصبح مجرد مدونين... هذا كله ضرب من النقاش المتخلف عن ركب عصر بات فيه من السخيف الاستمرار في مقاربة حرية الرأي والتعبير من داخل هذه المقاربات البائدة.

ما كان يبرر وجود قوانين خاصة بالصحافة في السابق هو اختصاص هذه الأخيرة ب"امتياز" النشر الذي كان مؤطرا بشكل يسمح بترتيب المسؤولية. أما وقد أصبح ملايير الناس "ناشرين" بقوة الهاتف الذكي، فالحديث بات يتعلق بحرية تداول المعلومات كمبدأ أصّلت له المرجعيات الدولية الحديثة، وشملته بضمانات تجعل حرية الحصول على المعلومات وتداولها والتعليق عليها، مشتركا إنسانيا ومشمولا بالحماية القانونية، وكل مساس به يعتبر ضربا لحق إنساني راسخ هو التعبير الحر.

لا يعقل أن الجيل الجديد من مدونات السلوك ومواثيق الأخلاقيات يكرّس قاعدة إلزام الصحافيين بقواعد المهنة حتى وهم يغردون أو يدونون في حساباتهم الشخصية عبر الشبكات الاجتماعية، أي أن الواجبات تلاحقهم، وهو أمر محمود، ونجد في الوقت نفسه من يجد الجرأة الكافية للمجادلة في استمرار ضمانات حرية التعبير حين ينتقل الصحافي من المنبر الإعلامي إلى المنصات الرقمية الجديدة. إن كان تعديل النصوص القانونية المتعلقة بالصحافة ضروريا، فأولى بنا فتح نقاش وطني واسع يستحضر كل ما رصدته تقارير مؤسسات دستورية ومدنية، وطنية ودولية، من حواجز وسدود تحول دون تداول المعلومات أولا، ثم دون التعبير الحر عن الآراء بمختلف الطرق والوسائط. وقبل ذلك القيام بمصالحة حقيقية وجبر ضرر من اعتقلوا وظلموا وحرموا من حريتهم، واستبدال النصوص الحالية بقواعد جديدة تضمن حرية تداول المعلومات والتعليق عليها... عدا ذلك سننتج نصوصا على مقاس السياق السلطوي، لا أكثر.

يونس مسكين

دعت إلى نموذج تنموي يفترض غياب الأمطار 2021

أسماء الخمليشي: هذه مفاتيح تجنيب المغاربة "العطش والجوع"

حاورها: يونس مسكين

تبلغ حاجيات المغرب من المياه سنويا حوالي ١٦ مليار متر مكعب ; فيما لا يتجاوز متوسط حجم الواردات ١١،٥ مليار متر مكعب في أحسن الحالات. ويفرض هذا العجز نفسه كتحد اقتصادي، اجتماعي وبيئي يستلزم التفكير في حلول مستديمة ومبتكرة للتخفيف من آثاره.

نحاور في هذا العدد أسماء الخمليشي، مهندسة قروية متخصصة في قطاع الماء والبنيات التحتية المرتبطة بهذا القطاع، اشرفت على عدد من المشاريع المتعلق بالماء الصالح للشرب على المستويين الحضري والقروي، بالإضافة الى مجموعة من المشاريع المرتبطة بالتجهيزات والبنيات الهيدروفلاحية.

ولتخفيف الخصاص المائي، تقترح الخمليشي استعمال المياه غير الاعتيادية، خاصة مياه البحر المحلاة، والانتقال الى مزروعات تستهلك مياه أقل، إضافة الى العمل على الربط بين الاحواض المائية لري بعض المدارات السقوية.

أسماء الخمليشي

س: كيف تصفين الوضعية المائية في المغرب بصفة عامة؟

ج: يمكننا القول أن المغرب يمر بوضعية حرجة ومقلقة، فتعاقب سنوات الجفاف أدى إلى تراجع كبير في مخزون المياه، سواء السطحية أو الجوفية. نحن نتحدث اليوم عن السنة السادسة من الجفاف على التوالي، بكل ما يحمله هذا المعطى من آثار سلبية على جميع الأصعدة، الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

معطى الجفاف ببلادنا ليس حديثا، فقد عرف المغرب في العقود الأخيرة فترات من الجفاف، إلا أن ما يميز الفترة الحالية هو تعاقب عدة سنوات جافة، إضافة إلى ارتفاع الحاجيات الذي نتج عن النموين الاقتصادي والديمغرافي. كل هذا جعل المغرب يدخل في حالة من الاجهاد المائي المستمر...

س: ماذا نقصد بعبارة "الإجهاد المائي"؟

ج: نتحدث عن الإجهاد المائي عندما تقل حصة الفرد من الماء عن ألف متر مكعب في السنة. في المغرب، تشير أحسن المعدلات إلى أن هذه الحصة لا تتعدى 350 متر مكعب في السنة، وتتراجع إلى أقل من 200 متر مكعب للفرد في السنة، إذا اعتمدنا معدل الواردات السنوي من المياه للسنوات الخمس الأخيرة.

باختصار يمكننا القول إن الوضعية في المغرب جد حرجة ومقلقة، على غرار العديد من الدول التي تعيش تبعات التقلبات المناخية...

س: أين يمكننا تصنيف المغرب تحديدا في الخريطة العالمية من حيث الوضعية المائية؟

ج: المغرب من دول الضفة الجنوبية لحوض

البحر الأبيض المتوسط، وهي من بين المناطق الأكثر تهديدا بتبعات التقلبات المناخية التي تنعكس سلبا على التساقطات المطرية والثلجية، وتؤدي الى ارتفاع درجات الحرارة الذي يؤدي بدوره إلى فقدان كميات إضافية من المياه بفعل التبخر والارتشاح...

س: لنتحدث أولا عن الموارد المائية للمغرب، من أين نستمد مواردنا المائية تحديدا؟

ج: أول ما ينبغي الإشارة اليه هو أن جل الموارد المائية للمغرب لها منابع داخلية، وكلها تأتي من جبال الأطلس أو من جبال الريف، وتصب في السواحل المغربية ولله الحمد، وهي مسألة جد إيجابية، لأن الكثير من الدول التي تتقاسم مواردها المائية مع دول أخرى تعاني من مشاكل تقسيم هذه الموارد مع الدول المجاورة.

بالنسبة للموارد المائية المتوفرة فمن الممكن تقسيمها إلى نوعين: موارد سطحية وأخرى جوفية.

الموارد السطحية هي المياه المتوفرة في الأنهار والبحيرات والسدود. أما المياه الجوفية فهي التي توجد في الفرش المائية، وهذه الأخيرة يمكن تصنيفها أيضا إلى نوعين: هناك فرش مائية سطحية وفرش مائية عميقة ذات قابلية التجديد جد ضعيفة.

لكن هناك اليوم حاجة إلى وضع تقسيم جديد بناء على مصادر هذه المياه، فسنتحدث عن المياه الاعتيادية، وهي المياه السطحية والجوفية، وعن المياه غير الاعتيادية، وهي التي تحتاج تدخل الانسان المباشر من أجل الحصول عليها، ونقصد هنا مياه البحر المحلاة والمياه العادمة المعالجة...

س: هل أصبح حجم المياه غير الاعتيادية التي يمكن الحصول عليها كبيرا بالشكل الذي يسمح بأدراجها ضمن موارد المغرب من المياه؟

ج: الحجم الذي ننتجه حاليا من المياه غير الاعتيادية لم يصبح بعد كبيرا مقارنة بالمياه الاعتيادية، أو مقارنة بحاجيات المغرب. لكن، سيتم الرفع من حجم إنتاجها، وستوفر في القريب العاجل والمتوسط كمية من المياه تسمح بحل العديد من المشاكل في بعض مناطق المغرب. لكن لا يمكن الحديث عن تعويض المياه الاعتيادية بمياه غير اعتيادية،

محطة ذكية لتوزيع المياه المعالجة في مدينة الرباط

المصدر: ميديا24

بالنظر إلى كلفتها المرتفعة التي لا تسمح بتعميمها... هي إذن حلول نلجأ إليها للتخفيف من آثار الجفاف وسد الخصاص في قطاعات حيوية مثل مياه الشرب ومياه سقي بعض المدارات السقوية التي تتوفر فيها شروط معينة.

س: ما هي وضعية مواردنا المائية سواء الاعتيادية أو غير الاعتيادية مقارنة بالماضي؟

ج: بالنسبة للموارد الاعتيادية، فهي وكما ذكرت تعرف تراجعا وانخفاضا مستمرا. ولتقريب القارئ من الوضعية الراهنة، من الأفضل الحديث عن صافي حجم الواردات المائية، الذي يمثل مجموع التساقطات المطرية والثلجية بعد استخلاص جميع المياه التي يتم فقدانها في التبخر، او الارتشاح او تلك التي تصب في البحار والمحيطات. وصافي واردات المغرب من المياه يتغير من سنة لأخرى...

س: نتحدث إذا عن معطى متغير؟

ج: نعم. نتحدث عن معدل يختلف باختلاف السلسلة الزمنية لحساب الواردات فمعدل السبعين سنة الماضية، ابتداء من سنة 1945 يستقر في حوالي 11.5 مليار متر مكعب، ويتراجع الى 7.2 مليار مكعب لعشر سنوات الأخيرة، ولا يتجاوز 5.2 مليار متر مكعب بالسنة لمعدل الخمس سنوات الأخيرة.

فيما يخص السنة الحالية، فان حجم الواردات المائية المسجلة الى حدود شهر يناير المنصرم لا تتجاوز 650 مليون متر مكعب، مقارنة ب 04.47 مليار متر مكعب مسجلة في المتوسط، أي بنسبة 15٪ فقط من معدل الواردات. هذا التراجع سيؤثر حتما على الموارد المائية السطحية والجوفية.

> **نتحدث عن الإجهاد المائي عندما تقل حصة الفرد من الماء عن ألف متر مكعب في السنة وعن النقص المطلق عندما تقل هذه الحصة على 500 متر مكعب في السنة**

س: ماذا يترتب عن ذلك من حيث كمية المياه المتوفرة؟

ج: بالنسبة للموارد السطحية، يتوفر المغرب على حوالي 153 سد كبير، وما يناهز 140 سد تلي صغير، بطاقة استيعابية اجمالية تقدر 20 مليار متر مكعب...

س: سدودنا تستطيع تخزين عشرين مليار متر مكعب؟

ج: ليس كحجم صافي، بل الحجم الإجمالي، لأن علينا استبعاد الحجم الخاص بالتوحل الذي يشغل جزءا من حقينة السدود. في الوقت الحالي لا تتجاوز نسبة ملء السدود 25 ٪، مقارنة ب 32 ٪ مسجلة في نفس الفترة من السنة الماضية. ويبلغ مجموع الحجم المتوفر في السدود 3.9 مليار متر مربع ويسجل هذا التراجع في نسب الملأ في جميع الأحواض المائية.

الجدير بالذكر أن نسبة ملء حوض أم الربيع لا تتجاوز 6٪، في حين أن حوض سبو لم يتلقى منذ بداية السنة الهيدرولوجية الحالية سوى 124 الى الى غاية 15/01/2024مليون متر مكعب، بينما يقدر مجموع متوسط وارداته بحوالي 1.5 مليار متر مكعب لنفس الفترة، وهدان الحوضان ما من أهم الأحواض فيما يخص سعة التخزين التي تبلغ 4.9 مليار بحوض أم الربيع و5.5 مليار مكعب بحوض سبو.

س: فيما يخص المياه الجوفية ماهي واردات المغرب؟

ج: يتوفر المغرب على 130 فرشة مائية، 32 منها عميقة. وتعرف جل الفرش المائية استنزافا كبيرا من أجل سد الخصاص المائي...

س: ماذا عن حجم المياه الجوفية؟

ج: لا نتوفر اليوم على احصائيات محيّنة ومتاحة لوضعية الفرش المائية. لكننا عموما نجد بعض الأرقام التي كانت تتحدث في بداية الألفية عن مخزون بحجم سبع مليارات متر مكعب من المياه الجوفية،موزعة بين مناطق مختلفة. بعد ذلك أصبحنا نتحدث في فترة 2009 و2010 عن أربع مليارات من الأمتار المكعبة وعن خصاص سنوي يقدر بحوالي 1 مليار متر مكعب.

س: أين ذهبت ثلاث مليارات من الأمتار المكعبة؟

ج: هناك استغلال من جهة، وتراجع التساقطات المطرية والثلجية من جهة أخرى، والمؤكد هو أن جل الفرش المائية في المغرب تراجعت بشكل كبير. فمثلا فرشة تادلة تراجعت بحوالي خمسة أمتار في السنة الماضية فقط، بينما عرفت فرشة سوس تراجعا بأربعة أمتار، وهناك نضوب لعدد كبير من الآبار

والثقوب، وتراجع في الصبيب وفي الجودة أيضا... بكل اختصار يمكن القول إن الفرش المائية تتعرض للاستنزاف، لكنها في المقابل قابلة للتعويض والملء من جديد في حال كانت هناك سنوات رطبة.

س: ما هي الأسباب التي أدت إلى تراجع الواردات المغربية من المياه بمختلف أنواعها؟ هل كلها مناخية؟

ج: هي أولا أسباب مناخية بحتة. نحن نتحدث عن تراجع التساقطات المطرية بنسبة 66 ٪ وتقلص المساحات المغطاة بالثلوج بنسبة 93 ٪، وارتفاع درجةالشيء الحرارة في المتوسط ب 1.8 درجة الذي يؤدي الى ارتفاع حجم المياه التي نفقدها بالتبخر والارتشاح.

س: ماذا عن الحاجيات؟ كم يلزمنا في السنة كي نلبي كل الحاجيات العادية من المياه؟

ج: تلزمنا 16 مليار متر مكعب، موزعة بين مليار و700 مليون متر مكعب لسد حاجيات مياه الشرب، وحوالي 300 مليون متر مكعب لتلبية الحاجيات الصناعية، و14 مليار متر مكعب لسقي حوالي مليوني هكتار من المساحات الزراعية. هذه هي حاجياتنا الإجمالية، لكن تلبيتها تخضع لنوع من التراتبية..

س: من الذي يحدد هذه التراتبية؟ هل القانون ينص على ذلك؟

ج: نعم هي تراتبية محددة بالقانون لكنها تفرض نفسها بقوة المنطق: في صدارة هذه الأولويات توجد مياه الشرب، وبعدها السقي ثم الحاجيات الصناعية.

> **الحجم الحالي من المياه غير الاعتيادية لم يصبح بعد كبيرا مقارنة بالمياه الاعتيادية**

س: ما هي نسبة الاستجابة لهذه الحاجيات وفقا للموارد المتاحة حاليا؟

ج: فيما يخص التزويد بالماء الصالح للشرب فجدير بالذكر أن 98٪ من العالم الفردي مزود بالماء الصالح للشرب.

وكما ذكرت سابقا، فمجموع حاجيات المغرب من مياه الشرب هو 1.7 مليار متر مكعب، يتم الحصول على مليار منها انطلاقا من السدود، وعلى 700 مليون متر مكعب من الفرش المائية.

تراجع الواردات المائية أدى بالخصوص على نضوب عدد كبير من الآبار والثقوب، مما أدى الى عدم تزويد عدة مراكز، خاصة القروية، بالماء الشروب، لأنها تزود أساسا من المياه الجوفية. كما أن العديد من المدن الكبرى مهددة بفعل تراجع مخزون السدود، لكن تبقى هناك حلول بالنسبة لهذه المدن بما أن أغلبها ساحلي وبالتالي هناك إمكانية تحلية مياه البحر.

س: ماذا عن الحاجيات الموجهة للسقي والصناعة؟

ج: بالنسبة لحاجيات المياه السقوية، بإمكاننا القول إن الوضعية جد حرجة.

خريطة توضح توزيع محطات تحلية المياه على طول السواحل المغربية

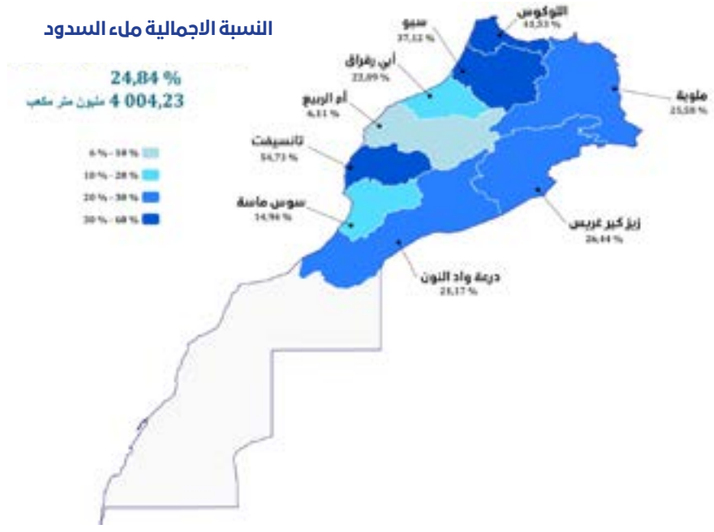

نسبة ملء السدود حتى منتصف فبراير 2024

فقد أعلن السيد وزير التجهيز والماء أنه سيتم منح مليار متر مكعب فقط لأنشطة السقي، ما يعني أن خصاصا كبيرا سيسجل هذه السنة، ومناطق سقوية كثيرة لا تتمكن من السقي الكلي او الجزئي للمدارات المجهزة مثل دكالة وتادلة وسوس وملوية وغيرها.

أما الحاجيات الصناعية فهي منخفضة مقارنة بالحاجيات الأخرى. وهنا أود الإشارة إلى دور الشركات المغربية الكبرى، التي يمكن لوعيها أن يساهم في التخفيف من الأزمة، من خلال توجهها نحو المياه غير الاعتيادية، كما هو الحال مع المكتب الشريف للفوسفاط الذي يتوفر على 3 محطات لتحلية مياه البحر، تؤمّن حاجياته من المياه الصناعية، بل وتلبي اليوم حاجيات مدن آسفي والجديدة من الماء الصالح للشرب ...

أعتقد أن القطاع الخاص المغربي لمس الحاجة للتوجه للمياه غير اعتيادية، ويبقى أن تتوفر له البنيات الضرورية، كما هو الحال في العاصمة حيث يمكن لمن يرغب في ذلك، الحصول على بطاقة اشتراك يعبئها متى شاء ويستعملها للحصول على المياه المعالجة من نقط عديدة متوفرة. وهي تجربة ينبغي تثمينها وتعميمها، كما ينبغي التفكير في استعمالات أخرى للمياه المعالجة، مثل البناء، ومختلف الأنشطة الاقتصادية الأخرى.

س: ما هي الحلول التي طورها المغرب للاستجابة لهذه التحديات والحد من النقص الكبير في المياه؟

ج: هناك العديد من الحلول التي تندرج أساسا ضمن المخطط الوطني للتزويد بالماء الشروب والمياه السقي، والذي يغطي الفترة من 2020 إلى 2027 بغلاف مالي إجمالي ارتفع ليصل 143 مليار درهم.

س: ما الذي سينجز ويتطلب كل هذا الغلاف المالي؟

ج: يتضمن المخطط خمسة محاور أساسية:

تنمية العرض المائي؛

- ✓ تدبير الطلب واقتصاد وتثمين الماء؛
- ✓ تقوية التزويد بالماء الصالح للشرب بالمجال القروي؛
- ✓ اعادة استعمال المياه العادمة المعالجة؛
- ✓ التواصل والتحسيس؛

س: كيف يمكن تعبئة المزيد من المياه كما يشير إلى ذلك المحور الأول؟

ج: - أولا: عن طريق الرفع من سعة تخزين الواردات السطحية الى 27 مليار متر مكعب، وذلك بإنشاء ما يناهز 15 سد كبير وتعلية سدود أخرى. بالإضافة إلى إنشاء ما يناهز 129 سد تلي وصغير، ستمكن من التزويد بالماء الصالح للشرب وتوفير مياه السقي ومياه شرب المواشي.

- تانيا: عن طريق تحلية مياه البحر، ويتوفر المغرب حاليا على 15 محطة تمكننا من إنتاج حوالي 192مليون متر مكعب من المياه سنويا، توجه أساسا لتلبية الحاجيات من مياه الشرب. ويهدف المخطط إلى إنشاء حوالي 15 محطة جديدة، إلى جانب الرفع من الطاقة الإنتاجية للمحطات

الحالية. والهدف النهائي هو بلوغ حوالي 1.4 مليار متر مكعب من مياه البحر المحلاة، حوالي 747 مليون متر مكعب منها ستوجه لتلبية حاجيات مياه الشرب، وحوالي 490 مليون متر مكعب للسقي والباقي سيوجه للصناعة.

- ثالثا: إلى جانب تعبئة المياه الاعتيادية وغير الاعتيادية هناك الربط بين الأحواض المائية وبين السدود. وهذه خطوة إيجابية على الرغم من أنه يصعب الحديث عن وجود فائض في حوض أو سد معين، لكنه حل جيد لتحقيق التراتبية في تلبية الحاجيات التي تحدثنا عنها، بمعنى إذا كانت منطقة معينة تعرف خصاصا في مياه الشرب، فمن الضروري تزويدها من منطقة أخرى تتوفر على مياه كافية.

لقد تابعنا جميعا عملية الربط التي تمت بنجاح بين حوض سبو وحوض أبي رقراق لتلبية حاجيات مدن الرباط وتماره والهرهورة والصخيرات والدار بيضاء... والتي كانت ستعاني من الخصاص ابتداء من دجنبر الماضي.

وهناك مشاريع أخرى للربط بين الأحواض والسدود كمشروع الربط بين سدي وادي المخازن ودار خروفة باللوكس لتحويل حوالي 100 مليون متر مكعب نحو منظومة الماء الشروب بطنجة، أو مشروع ربط أحواض ابي رقراق وأم الربيع وتانسيفت، انطلاقا من مشروع الربط بواد سبو.

س: ماذا عن المحور الثاني، كيف يمكن تدبير الطلب على الماء و تقليصه ؟

ج: يخص هذا المحور تدبير الطلب

> **في جميع الأحوال سيكون هناك تقليص في مساحة الأراضي المسقية ولا يمكن الهروب من هذه الحقيقة**

والاقتصاد وتثمين الماء وذلك عن طريق تحسين مردودية الإنتاج وشبكات توزيع الماء الشروب وقنوات وشبكات الري ومتابعة برامج السقي بالتنقيط. إضافة لحماية الفرش المائية وذلك عن طريق:تطعيم الفرش المائة وحظر بعض المزروعات التي تستهلك المياه، وتعليق منح رخص حفر الآبار، إضافة الى عقود الفرشات المائية.....

س: ماهي الإجراءات المخصصة لتأمين التزويد بالماء الصالح للشرب بالعالم القروي؟

ج: هناك العديد من الإجراءات التي ستعمل على تعزيز وتامين حاجيات الماء الشروب على مستوى العالم القروي أذكر منها:

ربط عدد كبير من الدواوير بالسدود لتأمين حاجياتها كما هو الحال في مدن مثل زاكورة وورزازات؛

انجاز تقوب جديدة؛

اقتناء واستعمال محطات متنقلة لتحلية المياه أو لمعالجة المياه الأجاج؛

اللجوء الى محطات ضخ عائمة على مستوى السدود التي تعرف انخفاضا

ما هي عقود الفرش المائية؟

هي عقود تشاركية لإدارة المياه الجوفية من خلال تنفيذ خطة عمل متضافرة يشارك فيها جميع المستعملين في إدارة موارد المياه الجوفية من أجل حفظ موارد المياه الجوفية و حصر استعمالاتها في حدود حجم المياه الجوفية المتجددة للفرشة المعنية

معنى تطعيم الفرش المائية:

تطعيم الفرش المائية هي ممارسة تهدف إلى زيادة كميات المياه الجوفية المتاحة من خلال تشجيع تسرب المياه السطحية كمياه الأنهار، إلى طبقة المياه الجوفية من خلال الوسائل الاصطناعية. ويعد هذا أحد التدابير التي يمكن تنفيذها لتأمين إمدادات المياه، والتعويض عن بعض آثار تغير المناخ، وبشكل أعم، تقليل الضغط الكمي والنوعي على مسطحات المياه الجوفية

كبيرا في مستويات ملأها؛

س: وماذا عن استخدام المياه العادمة بعد معالجتها؟

ج: الأرقام المتوفرة تتحدث عن إمكانية إعادة استعمال ما يناهز 600 مليون متر مكعب من المياه في أفق 2050، لا نستغل منها حاليا سوى 40 مليون متر مكعب، وهي تستعمل في سقي المساحات الخضراء وفي بعض الحاجيات الصناعية.

المخطط سيمكّن من الرفع من حجم المياه المعالجة المستعملة لتبلغ مائة مليون متر مكعب، ستوجه أساسا لسقي المساحات الخضراء وملاعب الغولف وفي الصناعة.

أما فيما يخص إعادة استعمال هذه المياه في السقي فهناك عدة عوامل تؤثر سلبا على هذا النوع من الاستعمال، وهي عوامل سوسيولوجية وثقافية بالدرجة الاولى.

س: هناك محاولات للتحسيس والتوعية، هل يعتبر ذلك مفيدا في ظل الخصاص الكبير المسجل، علما أن هذه المحاولات تواجه مقاومة على اعتبار أنها لا تتوجه إلى المستهلكين الكبار للماء؟

ج: المجهود التوعوي ينبغي أن يتواصل ويشمل الجميع، لأن الأمر يتعلق بالحس الوطني والحرص على الصالح العام، فهذه بلادنا، وهي تعيش وضعية حرجة وعلينا أن نساهم جميعا.

س: هناك بعض الزراعات التي ينبغي الكف عن ممارستها لأنها لا تلائم الوضعية المائية، لكن في المقابل نحتاج إلى استمرار بعض الزراعات الأساسية، كيف يمكن توفير الحاجيات الفلاحية من المياه في ظل هذه الأوضاع؟

ج: علينا في الحقيقة أن نكون

حاجيات المدارات السقوية من المياه بين 2020 و2050

القطاع	احتياجات 2020 (مليار متر مكعب للسنة)	حاجيات 2050 (مليار متر مكعب للسنة)
المدارات السقوية الكبرى	5	6,3
المدارات السقوية الصغرى والمتوسطة	5	5,7
السقي السطحي الخاص	0,7	0,7
السقي الجوفي الخاص	3,8	3,4
مجموع حاجيات السقي	14,5	16,1

المصدر: المخطط الوطني للماء

واقعيين، حاجياتنا الأساسية من المياه في المجال الفلاحي تقدر بنحو 14 مليار متر مكعب سنويا، وهو رقم ضخم وكبير يوجه لسقي حوالي مليوني هكتار. توفير هذه الكمية من الماء حاليا ضرب من المستحيل، لكن ما يمكننا القيام به للتخفيف من الخصاص هو:

- استعمال المياه غير الاعتيادية، خاصة مياه البحر المحلاة، وسنستعملها بالفعل لسقي مساحة تناهز 100 ألف هكتار؛ لكن من الصعب الحديث عن تعميم هذا الحل نظرا لكلفة الانتاج و لتواجد مناطق سقوية عديدة داخل المملكة

- مما سيرفع من كلفة النقل ايضا.

أما الحل الثاني فهو الانتقال إلى مزروعات تستهلك مياه أقل، علما أن هذا الأمر نفسه يجب تنسيبه، لأن المزروعات التي كانت تعتبر غير مستهلكة للماء أصبحت تستهلك أكثر بفعل ارتفاع درجات الحرارة.

- ثم هناك حل ثالث هو الربط بين الأحواض المائيةنري بعض المدارات السقوية، ويبقى هذا الحل رهينا بكميات المياه المتوفرة في الأحواض ذات الفائض وبالمساحات التي سيتم ريها.

س: أي أنه في جميع الأحوال لا يمكن سد الخصاص بدون أمطار؟

ج: كي نكون واقعيين، في جميع الأحوال سيكون هناك تقليص في مساحة الأراضي المسقية ولا يمكن الهروب من هذه الحقيقة. وهو أمر محزن بالنظر الى ارتباط دخل فئات كبيرة بهذا النشاط الاقتصادي، لكن الأمل يظل معقودا على التساقطات المطرية.

س: ماذا لو استمر الجفاف لسنوات أخرى عديدة، ما هي الاختيارات الاستراتيجية ا لممكنة ؟

ج: إذا استمر الجفاف لا قدر الله، فإن علينا التفكير

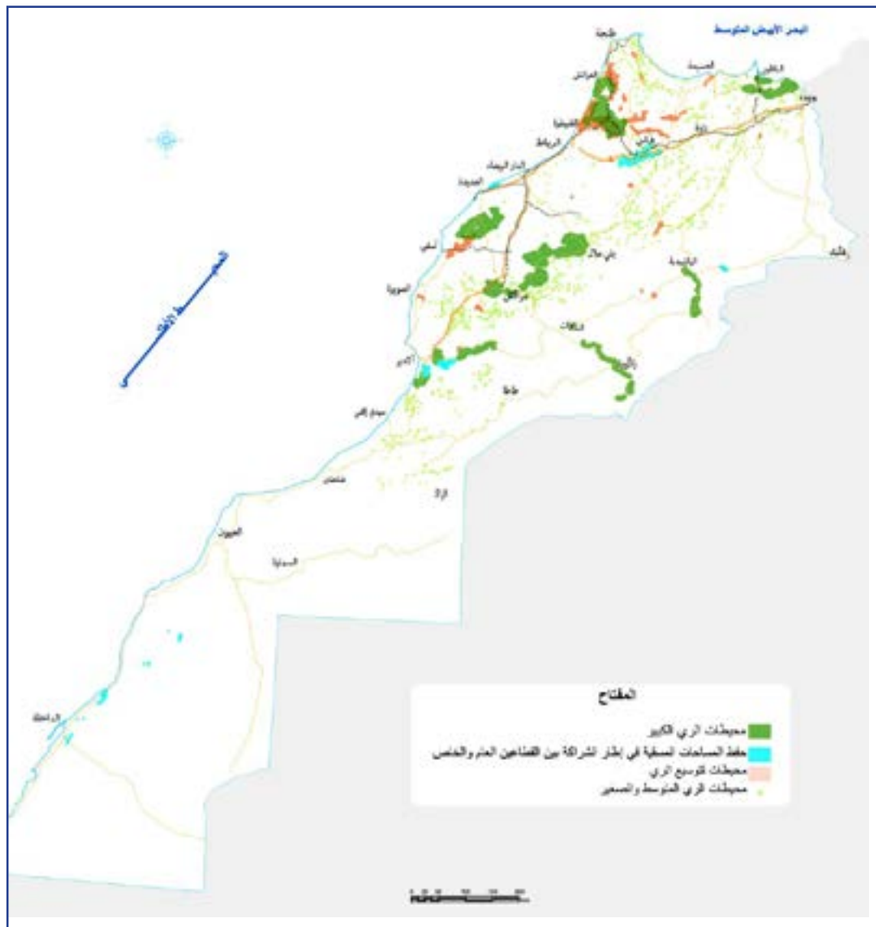

خريطة الأحواض السقوية في المغرب

في نموذج تنموي جديد لا يعتمد على نقص الأمطار وشحها فقط بل يفترض غيابها الكامل.

فيما يخص الماء الصالح للشرب، فيمكن توفيره عبر تحلية مياه البحر، خاصة أن جل المدن المغربية الكبرى هي مدن ساحلية. أما مياه السقي فاعتقد انه علينا التمييز بين نوعين من الأنشطة الفلاحية التي يمكن ممارستها في العالم القروي:هناك أنشطة فلاحية عصرية ومرنة، تستطيع دفع كلفة الماء، وإن كانت مرتفعة، لأنها تصدّر وتبيع بأسعار تغطي الكلفة، وتحقق لنا عائدات من العملة الصعبة. بالنسبة لهذا النوع من الأنشطة يمكننا تزويده بالمياه غير الاعتيادية لقدرتها على الاستثمار فيها،

وهناك أنشطة تقليدية معيشية، هي التي تعاني أكثر من الجفاف لأنها لا تستطيع تحمّل كلفة المياه غير الاعتيادية. وهنا أعتقد أن من الضروري التفكير في الانتقال إلى أنشطة خدماتية غير مستهلكة للماء، وملائمة للوسط القروي. تحترم تعلق المغاربة بأرضهم وحرصهم على البقاء في مجالهم.

س: هل من أمثلة لهذه الأنشطة؟

ج: يمكننا مثلا التفكير في السياحة القروية، من خلال تثمين المؤهلات المحلية لهذه المناطق، وهي أنشطة مربحة وغير مستهلكة للماء مقارنة بحاجيات السقي. ثم هناك الصناعة التقليدية، لدينا قوة ناعمة تنمو تدريجيتا في الخارج من خلال جاذبية كل ما هو مغربي أصيل، فلم لا نطور صناعة تقليدية تنتج في المجال القروي وتصدر نحو جميع أنحاء العالم.

ثم هناك أنشطة فلاحية مثل المنتوجات البيولوجية التي يمكن أن نواصل زراعتها في مساحات محدودة مع تسويقها داخليا أو خارجيا بأسعار تحقق مردودية عالية. هذه بعض الأمثلة التي يمكن أن توفر بدائل محلية للحفاظ على استقرار الساكنة مع عقلنة استغلال الماء.

نحتاج اليوم، للتخطيط والنظرة الاستباقية، وهذا ما تطرق اليه مخطط الجيل الأخضر ،حيث نتحدث عن بروز طبقة متوسطة قروية جديدة. ما يلزمنا هو تسريع تنزيل هذا البرنامج والتفكير فيه بطريقة شمولية ومرنة.

الأرقام المتوفرة تتحدث عن إمكانية إعادة استعمال ما يناهز 600 مليون متر مكعب من المياه

تحركات في بيت كل من جماعة العدل والإحسان وحزب العدالة والتنمية وحركة التوحيد والإصلاح

الإسلاميون حائرون

إسماعيل حمودي

يشهد بيت الإسلاميين حراكا لافتا خلال الأشهر الأخيرة، سواء تعلق الأمر بحزب العدالة والتنمية أو جماعة العدل والإحسان. يعيش الطرف الأول دينامية متصاعدة على المستوى التنظيمي، قد تعيد اللحمة والعزيمة على النضال إلى جسده المنهك جراء الهزيمة المدوية في انتخابات 2021، مثلما تحفزه على ذلك فرص سياسية لم يكن يتوقعها، ونزلت عليه تباعا كما لو أنها هدية من السماء، من قبيل أحداث 7 أكتوبر في غزة والعدوان الإسرائيلي المتواصل على الشعب الفلسطيني منذ أربعة أشهر، والنقاش الدائر حول تعديلات مدونة الأسرة، وغرق أحزاب الأغلبية في وحل المخدرات والمحاكمات القضائية حول جرائم الفساد المالي، ومحدودية الأداء الحكومي، وهي فرص ساعدته على التبرؤ من "خطيئة" التطبيع للإعادة التجذر وسط قاعدته السياسية المحافظة، وتجديد تحالفاته مع الهيئات الشريكة له، علاوة على التأكيد على نظافة يده رغم أنه قضى عشر سنوات في الحكومة مقارنة بأحزاب الأغلبية الحالية، هي عوامل تدفعه نحو تدشين صعود ثان له في المرحلة المقبلة.

أما حراك الجماعة، فقد عبّرت عنه وثيقة سياسية غير مسبوقة بسطت من خلالها رؤيتها الشاملة لما ينبغي أن يكون عليه المغرب، في مبادرة سياسية قلّ نظيرها في سياق الجمود السياسي القائم، وتشكل قفزة كبرى في مسار المراجعات التي تخوضها الجماعة منذ عقد على الأقل، إذ تمنح للمكون السياسي داخلها خارطة طريق نحو الاشتباك السياسي مع قضايا المجتمع والدولة، بعيدا عن استراتيجية الغموض التي ميّزت مسارها سابقا، خصوصا على عهد مؤسسها الراحل عبد السلام ياسين. ولعل مضامين الوثيقة تعكس هذا المسعى، رغم الإحالات المكثفة على بعض كتابات ياسين في الصفحات الأولى منها، المخصصة للحديث عن قيم المشروع السياسي وغاياته وأهدافه. إلا أن الوثيقة تضع مسافة كبيرة مع فكر ياسين؛ إن على مستوى اللغة، حيث لا نعثر على المصطلحات الفقهية والصوفية التي كانت توظفها الجماعة في تحليل الوضع المغربي؛ أو على مستوى الاقتراحات، التي اقتبست في مجملها من النظريات السياسية المعاصرة حول دولة القانون والمؤسسات، وفصل السلط، وتحييد الدين عن الصراع السياسي...الخ. ما يعني أننا أمام مراجعات عميقة في المشروع السياسي للجماعة، قد تفسح لها الطريق أمام الخوض في بركة السياسة وأوحالها، وبأدواتها أيضا.

تعكس التطورات السابقة في بيت الإسلاميين، سواء داخل الحزب أو الجماعة، وجود إرادة لدى الطرفين لتغيير ميزان القوى القائم لصالحهما، لكن هل يحقق كل طرف منهما الأهداف التي يسعى إليها؟ ما العوامل التي تدفع نحو ذلك؟ وما العوائق التي قد تمنع؟ بماذا تعد الجماعة المغاربة؟ وما الذي سيقوله الحزب مجددا؟ .... تلكم بعض الأسئلة التي يجيب عنها هذا الملف حول حراك الإسلاميين في معمعان السياسة.

الاحتمال الممكن.. الصعود الثاني لـ"البيجيدي"

هل يمكن تصور عودة ثانية لحزب العدالة والتنمية؟ ما هي العوامل التي قد تدفع نحو تحقق هذا الاحتمال؟ وما هي العوائق التي يمكن أن تمنعه؟ وهل الحزب الذي تدحرج من رأس الهرم الحزبي إلى أسفله في انتخابات 2021 تعافى تنظيميا وسياسيا وبات مستعدا لهذه العودة أم لا يزال فاقدا لتوازنه السياسي؟ وما المؤشرات الدالة على كل ذلك؟

من المؤكد أن الأحداث الأخيرة في المحيط الإقليمي للمغرب، خصوصا العدوان الإسرائيلي على غزة، وراء طرح التساؤل حول احتمال تبلور موجة صعود ثانية للأحزاب الإسلامية، بعدما جرى تحييدها بالقوة أو غيرها من المشهد السياسي في عدة دول عربية. في هذا الإطار مثلا تساءلت "الإيكونوميست" البريطانية، في نونبر الماضي، عما إذا كان حدث 7 أكتوبر والعدوان الإسرائيلي على غزة، قد يؤدي إلى "تأجيج جذوة الإسلام السياسي"، وأن تؤدي "الحماسة المناهضة لإسرائيل والغرب إلى إثارة جماهيره من جديد". وفي السياق الوطني، تدفع عوامل عديدة نحو التساؤل حول إمكانية أن يستعيد حزب العدالة والتنمية عافيته وموقعه في الخريطة السياسية، منها عوامل ذاتية تتعلق بالتعافي التنظيمي واستعادة الحزب بعض فعاليته في إثارة النقاش العمومي وتمثيل وجهة النظر المحافظة في المجتمع إزاء قضايا مختلفة مثل مدونة الأسرة والقانون الجنائي، ومنها عوامل موضوعية تتعلق بمحدودية الأداء السياسي لحكومة عزيز أخنوش، وسقوطها في مطبات التدبير التقني التي أفضت إلى أزمات متتالية مثل أزمة مباراة المحامين ثم أزمة النظام الأساسي لرجال ونساء التعليم، علاوة على تلطيخ صورة بعض أحزاب الأغلبية الحكومية على خلفية ملف الاتجار الدولي في المخدرات، والذي يحاكم بشأنه قادة سياسيون من حزب الأصالة والمعاصرة وغيره.

في هذه الورقة سنحاول فحص العوامل الموضوعية التي قد تساعد وتدفع نحو عودة حزب العدالة والتنمية إلى مركز المشهد السياسي، أخذا بعين الاعتبار العوائق التي قد تحول دون ذلك أيضا. كما تبحث، من جهة أخرى، في مدى استعداد الحزب، تنظيميا وسياسيا، لهذه العودة الثانية، وكذا الأوراق السياسية التي قد يلعب بها من أجل تحسين موقعه السياسي والتفاوضي مرة أخرى.

أولا: العوامل الدافعة نحو صعود ثان لـ"البيجيدي"

تتضافر عدة عوامل خارجية وداخلية للدفع في اتجاه اشتعال جذوة حزب العدالة والتنمية من جديد. على مستوى السياق الإقليمي، يبدو العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني في غزة، منذ أزيد من ثلاثة أشهر، عاملا قويا وحافزا دافعا على التعبئة والتجنيد، وإحياء جذوة النضال السياسي في صفوف مناضلي الحزب والتيارات الإسلامية بشكل عام. عامل غزة أثار انتباه وملاحظة عدة مراقبين ممن أكدوا احتمال انبعاث الإسلاميين مرة أخرى، بما في ذلك في الدول التي عملت على تحييدهم بالقوة والعنف مثل مصر. في هذا السياق، ذهبت مجلة "الإيكونوميست"، مثلا، إلى وصف أحداث غزة بـ "قبلة الحياة" للتيارات الإسلامية. وأشارت المجلة إلى أن حكومات دول الشرق الأوسط تدرك ذلك جيدا، لذا فقد لجأت منذ البداية إلى قمع وغلق كل المنافذ التي يمكن أن تؤدي إلى هذه العودة، بما في ذلك استعمال لغة التحذير والشيطنة مرة أخرى ضد الإسلام السياسي يمثل تهديدا للاستقرار والأمن في منطقة الشرق الأوسط بقدر ما يمثل تهديدا للغرب ومصالحه. في ضوء ذلك، يمكن أن نفهم لماذا تبدي الدول التي طبعت مع إسرائيل ممانعة وتطبلا لافتا في المواقف إزاء الاحتجاجات الشعبية التي تطالب بالتراجع عن اتفاقيات التطبيع، وبقطع العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل. ويمكن أن ندرج الخطابات التي يروج لإمكانية صعود التطرف الديني والسياسي في منطقة الشرق الأوسط، على خلفية أحداث غزة، في هذا الاتجاه أيضا، وقد عبّرت عن ذلك بوضوح شديد عالمة الاجتماع من جامعة أدنبرة، ميرا الحسين، التي توقفت عند بعض الخطابات الأكاديمية والسياسية التي تحذر من صعود التطرف في دول الخليج بسبب العدوان الإسرائيلي على غزة، واعتبرت أن مثل تلك الخطابات تندرج ضمن وسائل أخرى ترمي إلى الحد من تطلعات الشعوب في التعبير السياسي، وبالتالي تحريض الحكومات على مزيد من غلق المشهد السياسي العربي، مع استمرار سياسية عزل وتحييد الأحزاب والحركات الإسلامية.

> تتضافر عدة عوامل خارجية وداخلية للدفع في اتجاه اشتعال جذوة حزب العدالة والتنمية من جديد

في السياق ذاته، توقعت "جون أفريك" الفرنسية، في أكتوبر الماضي، أن يستفيد حزب العدالة والتنمية من العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني في غزة، في اتجاه استعادة مكانته في المشهد السياسي المغربي بعد الهزيمة القاسية التي تعرض لها في انتخابات 2021، وقالت إن الحزب يعرف جيدا قيمة القضية الفلسطينية لدى الرأي العام المغربي، لذا فقد رفع من وتيرة مواقفه منذ اندلاع الحرب على غزة في أكتوبر الماضي.

تتماشى تلك التوقعات مع دينامية السلوك السياسي للحزب وقياداته، التي يبدو أنها تستحضر أهمية هذا المعطى الجيوسياسي الجديد في اتجاه تقوية حركية وفاعلية الحزب، وتعبئة أعضائه، وهو توجه جرى التعبير عنه لحد الآن من خلال مواقف ومبادرات متنوعة: أولا، التبرؤ باستمرار من مسار التطبيع مع إسرائيل، حيث بات يعتبر أن قرار التطبيع هو اختيار دولة وليس اختيار حزب، مع تكرار دعوته للدولة لأجل التراجع عن اتفاق التطبيع مع إسرائيل، لكنه ما فتئ يؤكد أن موقفه لا يلزم الدولة، التي تظل الطرف المؤهل للنظر في متطلبات الموقف وتداعياته، والتي تستطيع تقدير المصلحة العامة في ضوء ذلك؛ ثانيا الانخراط في كل الفعاليات المدنية والشعبية التضامنية مع الشعب الفلسطيني ضد العدوان الإسرائيلي على غزة، وخصوصا تصدره للدعوة إلى مسيرة 10 دجنبر 2023، ثم مسيرة 11 فبراير 2024، والتي تزعم الحزب مع التنظيميات الشريكة له التعبئة لهما والمشاركة فيهما، وهي المسيرات الشعبية التي تميزت بحضور لافت، بحيث كانت مؤشرا معبرا عن مدى حيوية الجسم التنظيمي للحزب، ويندرج ضمن هذا الإطار المهرجان الخطابي بمسرح محمد الخامس بالرباط في نونبر 2023، والذي عرف حضورا مكثفا لأعضاء الحزب والعاطفين عليه ودل بدوره عن مدى تعافي الحزب تنظيميا، وبالضبط مدى استجابة الأعضاء وتفاعلهم إيجابيا مع قرارات القيادة السياسية للحزب؛ ثالثا، استعادة الحزب لشركائه على خلفية القضية نفسها، أي العدوان على غزة، بعدما أدى توقيع رئيس الحكومة السابق على الاتفاق الثلاثي والتطبيع مع إسرائيل

> يمثل جمود الديمقراطية في العالم عائقا أخر أمام احتمال الصعود الثاني لـ"البيجيدي"

إلى انفصاله عنهم، وخصوصا حركة التوحيد والإصلاح، التي تعد الشريك الأهم للحزب في مساره السياسي والانتخابي منذ تأسيسه، لكنها وجهت له انتقادات قوية على خلفية التطبيع وملفات أخرى، يبدو أنها عزلته عن قاعدته الانتخابية المحافظة.

وقد واكبت الأمانة العامة للحزب أحداث غزة من خلال بيانات تضمنت مواقف تطورت بتطور العدوان الصهيوني، بحيث انتقدت "ما يقوم به العدو الصهيوني الفاشي من إبادة جماعية، وجرائم حرب في حق الشعب الفلسطيني المحتل، واعتماده لنهج الإبادة النازية والتهجير القسري والتطهير العرقي في حق ساكنة غزة وأطفالها ونسائها ومسنيها، واستعماله للقنابل الفسفورية وغيرها من الأسلحة المحرمة دوليا، في سعيه للقيام بعملية تصفية جديدة للشعب الفلسطيني في غزة".

وقد عبّرت هيئات أخرى عن موقف مماثل، ففي بيان للمجلس الوطني، في يناير 2024، عبّر عن اعتزازه بـ"معركة طوفان الأقصى التي تعتبر منعطفا تاريخيا أعاد الاعتبار للقضية الفلسطينية، وأسهم في وضعها في إطارها الصحيح، وهو إصرار شعب فلسطين البطل والأبي على التحرر من الاحتلال الاستيطاني العنصري الصهيوني الجاثم على الأراضي الفلسطينية منذ 76 سنة، ومواجهة المحاولات المتكررة والماكرة للكيان الصهيوني في سعيه للاستيلاء على المقدسات وعلى رأسها القدس الشريف والأقصى المبارك، مما يستوجب على جميع الدول العربية والإسلامية والشعوب وكافة أحرار العالم، دعم المقاومة الفلسطينية وحقها الثابت والمشروع في مواجهة الاحتلال الصهيوني الغاشم الذي كشف عن وجهه الدموي الشنيع، وهو يواصل بوحشية حرب الإبادة ضد شعب أعزل".

من المرجح أن يستمر الحزب، بكل هيئاته ومع شركائه مثل حركة التوحيد والإصلاح ونقابة الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، في استثمار نتائج الأحداث في غزة، باعتبارها فرصة سياسية للحزب، على مستويات عدة؛ سواء في التعبئة والحشد لاستعادة تعزيز الحس النضالي لأعضائه وقواعده وترميم العلاقات فيما بينهم، أو في اتجاه التبرؤ من مسار التطبيع وتعديل صورته التي تلطخت بسبب ذلك لدى الرأي العام، ويلاحظ أن عملية "التطهر" من التطبيع تشكل قضية مؤرقة لرئيس الحزب وفريقه في الأمانة العامة، كما تؤكد ذلك بيانات الحزب، ومواقف مجموعته البرلمانية في مجلس النواب، التي صوتت بالرفض ضد اتفاقيات التعاون بين المغرب وإسرائيل، ورفضت الانضمام إلى لجنة الصداقة البرلمانية بين البلدين ودعت إلى حلها.

من العوامل المساعدة كذلك، والتي تدفع في اتجاه تحقق احتمال عودة حزب العدالة والتنمية إلى مركز المشهد السياسي، تصدره للنقاش حول قضايا مدونة الأسرة، مدافعا عن وجهة النظر المحافظة بشأن القضايا الخلافية. ويلاحظ أن الحزب يجعل من هذه القضية أولوية، ليس للتأكيد على هويته ومبدئيته ومواقفه المرجعية فقط، بل لأنها معركة ملائمة بالنسبة له للمصالحة مع شركائه وقاعدته الانتخابية، وإعادة النفس النضالي إلى قواعده، التي عاشت شبه انهيار بعد التوقيع على اتفاقيات التطبيع، ثم هزيمة انتخابات 2021.

أهمية المعركة حول مدونة الأسرة بالنسبة للحزب، باعتبارها فرصة سياسية كذلك، جرى التعبير عنها مبكرا حين بادرت الأمانة العامة إلى تنظيم لقاءات تكوينية مركزية منذ مطلع سنة 2023، وربما منذ "الإنذارات الأولى للتهجم على مرجعية المدونة" كما عبّر عن ذلك الأمين العام للحزب، في إشارة، ربما، إلى التقارير والتوصيات الصادرة عن هيئات أممية ودولية، منها توصيات اللجنة الأممية لمناهضة التمييز ضد المرأة في يناير 2020، وهي توصيات تحث المغرب على القيام بإصلاح تشريعي يعدل أو يلغي كل النصوص التي تتضمن تمييزا ضد المرأة، بما في ذلك إقرار المساواة في الإرث، وإباحة الإجهاض، والعلاقات الجنسية الرضائية وغيرها؛ علاوة على مخرجات مؤتمر بكين 25+ في مارس 2020، الذي اعتمد أجندة دولية للمرحلة القادمة تقوم على دفع الدول نحو إقرار المساواة التامة بين الجنسين، في كافة

يتبع...

الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، وجنّد لذلك إمكانيات وآليات سياسية ومالية للضغط على الدول من أجل الوفاء بالتزاماتها الدولية.

ويلاحظ أن الحزب أثار منذ البداية القضايا الخلافية مثل العلاقات الرضائية، وزواج القاصرات، ومنع التعدد، والمساواة في الإرث، وهي قضايا جعل منها موضوعا للجدل السياسي، وعلى أساسها شن الأمين العام للحزب، عبد الإله بنكيران، هجماته ضد "الجهات" قال إنها تسعى إلى استغلال إصلاح مدونة الأسرة لسلخ المغرب عن هويته وقيمه ومرجعيته الإسلامية. ويتكرر على لسان بنكيران اسم وزير العدل عبد اللطيف وهبي، ربما بسبب مواقفه المؤيدة للعلاقات الرضائية، وللمساواة في الإرث، وبعض بنود مدونة الأسرة. كما انتقد قرار رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان، أمينة بوعياش، التي اتهمتها بخرق الدستور على خلفية تشكيل لجنة لمراجعة المدونة تمثل وجهة نظر واحدة، وهو الموقف الذي أيدته الأمانة العامة في بلاغ لها قالت فيه إن اللجنة "اتسمت بهيمنة اتجاه فكري وسياسي لا يعكس تعددية المجتمع المغربي"، مضيفا أن "رئيسة المجلس صارت تتبنى الانغلاق والإقصاء والاستحواذ منهجا واختيارا ثابتا". وحين أعلن المجلس الوطني لحقوق الإنسان عن مذكرته التي

> **من المرجح أن يستمر الحزب في استثمار نتائج الأحداث في غزة**

قدمها إلى اللجنة المكلفة بتعديل مدونة الأسرة، وصف بنكيران المذكرة بـ"المارقة"، وهو الموقف الذي أكد عليه بيان المجلس الوطني للحزب، الذي استنكر مضامين مذكرة المجلس الوطني لحقوق الإنسان ووصفها بـ"الغريبة عن ثوابت وهوية المجتمع المغربي المسلم ومستفزة للشعور الوطني، ومتجاوزة بشكل فج لمقتضيات الدستور وللتوجيهات الملكية".

وعموما، شكل النقاش حول تعديل مدونة الأسرة فرصة للحزب للتأكيد على مرجعيته وهويته، وإعادة تقوية روابطه الاجتماعية والسياسية مع القوى المحافظة في المجتمع، وهو ما عبرت عنه الأنشطة والأعمال التي قام بها خلال هذه الفترة، من ندوات ولقاءات دورات تكوينية، مركزيا ومحليا، والتي يبدو أنها ساعدته على استعادة مسار توازنه السياسي والنضالي.

عبد الإله بنكيران

علاوة على قضيتي غزة ومدونة الأسرة، تمثل أخطاء التدبير الحكومي هدايا أخرى لحزب العدالة والتنمية من أجل استرجاع عافيته. من بين أبرز الأخطاء، الاصطدام المتكرر مع الطبقة الوسطى في المجتمع، بدءا بأزمة تدبير مباراة المحامين، ثم أزمة تدبير ملف النظام الأساسي لموظفي التربية الوطنية التي تسببت في تعطيل الدراسة نحو ثلاثة أشهر في المدرسة العمومية، مما هدد بشبح سنة بيضاء. توالي الصدام بالمحامين ثم الأساتذة، ثم تحرك فئات أخرى للمطالبة بالرفع من الأجور وتحسين الوضع الاجتماعي، في قطاعات متعددة، يكشف عن مقاربة قطاعية للحكومة قد تكون منهكة لميزانية الدولة، وقد لا ترضي جميع موظفي الدولة، الوضع الذي من شأنه أن يشجع أكثر على ظاهرة "التنسيقيات الفئوية"، التي لا تعبر عن أزمة المؤسسات الوسيطة مثل الأحزاب والنقابات، بل عن أزمة ثقة في التدبير الحكومي كذلك.

وتشكل قضايا الفساد والاتجار الدولي في المخدرات، المثارة أمام القضاء، والتي لطخت صورة أحزاب الحكومة، وأساسا حزب الأصالة والمعاصرة، فرصة أخرى لحزب العدالة والتنمية، خصوصا إذا أطاحت قضية سعيد الناصري وعبد النبي البعيوي بأسماء أخرى، من قبيل وزيرين في الحكومة، كما تشير إلى ذلك بعض الإشاعات المتداولة بقوة.

لم يفلت حزب العدالة والتنمية التعليق على قضية الناصري والبعيوي، إلا أنه ربطها بشرعية انتخابات 2021 ككل، التي أفرزت "مؤسسات مغشوشة". حيث جرى "إضعاف الأحزاب الوطنية الحقيقية واستهداف المناضلين والشرفاء من أبناء الوطن، في مقابل التمكين لكائنات انتخابية فاسدة لا تتقن سوى نهب المال العام والسعي نحو الإثراء غير المشروع، وترسيخ زواج المال بالنفوذ السياسي مع محاولة السطو على مقدرات الدولة واختراق مؤسساتها"، مؤكدا أن هذا الوضع هو "نتيجة حتمية للمقاربة الخاطئة التي اعتمدت في تدبير

نتائج الانتخابات التشريعية لسنة 2016، وفي الهندسة الانتخابية التي اعتمدت في تنظيم الانتخابات التشريعية والجهوية والجماعية لـ08 شتنبر 2021 وما أفرزته من مؤسسات مغشوشة" على حد ما ورد في بيان المجلس الوطني الأخير للحزب.

وعموما، تبدو تلك القضايا مجتمعة عوامل وأوراقا سياسية قد تساعد على تحفيز نضالية "البيجيدي" من أجل تغيير موقعه الحالي على هامش الخريطة السياسية، مع إمكانية تدشين صعود سياسي ثان، ولو أن وجوده يظل ضعيفا داخل المؤسسات التمثيلية القائمة، لكن هناك عوائق مانعة وغير مساعدة له، قد تجعل احتمال صعوده مجددا قضية صعبة ومعقدة، وتتطلب نفسا نضاليا طويلا.

ثانيا: عوائق صعود "البيجيدي"

من بين أبرز العوائق، وجود إرادة سياسية عربية سلطوية، تتزعمها بعض دول الخليج مثل الإمارات العربية المتحدة، التي تسعى إلى غلق منافذ عودة الأحزاب الإسلامية إلى مركز المشهد السياسي، ويبدو أنها ماضية في سياستها تلك، كما دلّت على ذلك حجم المحاكمات الأخيرة لمواطنيها من التيارات الإسلامية على خلفية موقفهم من العدوان الإسرائيلي على غزة، وهي إرادة مسنودة بأخرى أوربية وأمريكية، كما تدل على ذلك مواقف جل تلك الدول من العدوان على غزة، حيث باتت تحذر بدورها من صعود التيارات الإسلامية، بل تحذر من ذلك وتدعو إلى الصرامة في التعامل معها.

إحدى أبرز المؤشرات على استمرار سياسة غلق المنافذ أمام عودة الإسلاميين، هو رفض الدول العربية التي طبعت مع إسرائيل في السنوات الأخيرة التراجع عن اتفاقيات التطبيع، وقطع العلاقات الدبلوماسية معها استجابة لمطالب المحتجين في الشارع. ويلاحظ أن هذا الموقف يشمل جميع تلك الدول، بحيث يبدو وكأن هناك اتفاق عربي على عدم التخلي عن سياسات التطبيع، اللهم ما أعلنت عنه السعودية من تعليق لمفاوضات التطبيع وليس إلغاؤها نهائيا، وأخيرا الإعلان عن أولوية الاعتراف بالدولة الفلسطينية قبل أي تطبيع سعودي إسرائيلي.

وتندرج قرارات منع التظاهر ضد العدوان الإسرائيلي ضمن التوجه نفسه، أي غلق منافذ عودة الإسلاميين إلى الشارع، وهو التوجه الذي جرى التعبير عنه بوضوح تام في مصر والجزائر

اجتماع داخلي لحزب العدالة والتنمية من تأطير أمينه العام عبد الإله بنكيران

وتونس، بل إن بعض دول الخليج منعت إظهار أي تعاطف أو تأييد علني للمقاومة الفلسطينية في غزة، وأقدمت الإمارات العربية المتحدة على حملة اعتقالات طالت مواطنين إماراتيين أبدوا تأييدا وتعاطفا مع فصائل المقاومة ضد الاحتلال الإسرائيلي. وإذا كان موقف المغرب من اتفاقيات التطبيع ظل دون تغيير لحد الآن، إلا أنه يسمح بالاحتجاجات والتظاهر في الشارع العام تضامنا مع الشعب الفلسطيني في غزة، وتعبر المواقف الرسمية المعبر عنها من لدن وزارة الخارجية جزئيا عن الموقف الشعبي، لكن دون أن ترتقي حتى الآن حد التراجع عن التطبيع مع إسرائيل.

ويمثل جمود الديمقراطية في العالم عائقا آخر أمام احتمال الصعود الثاني لـ"البيجيدي"، ففي السنوات العشر الأخيرة تدهورت حالة الديمقراطية في المنطقة العربية، وفق مؤشر الديمقراطية لعام 2023، الذي خلص إلى أن منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا "كانت الأسوأ أداء" من حيث تقدمها في مسار ترسيخ المعايير الديمقراطية، ويتعلق الأمر بـ: العملية الانتخابية والتعددية، وأداء الحكومة، والمشاركة السياسية، والثقافة السياسية الديمقراطية، والحريات المدنية.

وإذا كان حزب العدالة والتنمية قد حملته رياح الانتقال الديمقراطي إلى رئاسة الحكومة في 2011، فإن تراجع المد الديمقراطي في العالم منذ 2016، وفي المنطقة العربية منذ 2013، تفسر جزئيا الهزيمة القاسية التي تعرض لها في انتخابات 2021، وهو التراجع الذي لا يزال قائما، ويتوقع أن يستمر لفترة زمنية أخرى، خصوصا في ظل ارتفاع حدة الأزمات السياسية والاجتماعية، وعودة الحروب التقليدية بين الدول بكل تداعياتها السلبية على الحريات والحقوق.

خلاصة القول أن الصعود الثاني لحزب العدالة والتنمية من خلال عودته إلى واجهة المشهد السياسي في المدى القريب والمتوسط، تؤيدها مؤشرات قوية، مثل الأحداث في غزة، وإعادة إحياء روابط الحزب وسط قواعده المحافظة، ومحدودية التدبير الحكومي للملفات الاجتماعية والاقتصادية، علاوة على تلطيخ صورة بعض مكوناتها بقضايا مثل الاتجار الدولي في المخدرات، وهي قضية تشكل ضربة قوية للأعيان وأصحاب الأموال المشبوهة، من الذين اعتمدت عليهم تلك الأحزاب لتصدر المشهد الانتخابي في 2021.وبالمقابل، يبدو أن هناك عوائق قوية قد تحول دون عودة سريعة لحزب العدالة والتنمية إلى المشهد السياسي، بسبب تراجع أولوية البناء الديمقراطي وحقوق الإنسان في الأجندة الدولية والإقليمية، وفي ظل تركيز الدولة المغربية على بناء ذاتها، باعتبارها أولوية فرضت نفسها، كما يؤكد على ذلك الأستاذ عبد الله ساعف، والتي قد تأخذ وقتا أو حقبة زمنية كاملة. وبين احتمال الصعود مرة ثانية أو تأخر ذلك، تظل فاعلية الحزب ومستوى نضاليته مفتاحا أساسيا لتحقيق ذلك، وهو ما يطرح سؤال التعافي التنظيمي، وإمكاناته الذاتية لتسريع العودة أو إبطائها أكثر.

وثيقة العدل والإحسان مكاشفة في انتظار فرصة

كشفت جماعة العدل والإحسان عن وثيقة سياسية جديدة وغير مسبوقة، تضمنت تصورا سياسيا شاملا لما ينبغي أن يكون عليه المغرب، دولة ومجتمعا وأفرادا، وفي كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. من المرجح أنها تسعى لاستعادة زمام المبادرة بدل انتظار الفرص، والإسهام في الارتقاء بالنقاش العمومي من خلال الاشتباك مع القضايا الحيوية للمغاربة، وهو مسلك جديد في مسار الجماعة دلّت عليه، لحد الآن، عدة خطوات منها؛ انخراط الجماعة في النقاش العمومي حول تعديل مدونة الأسرة، والمبادرة إلى تنسيق مواقفها مع القوى المحافظة في المجتمع؛ الإعلان عن وثيقة المشروع السياسي بما يعنيه ذلك من تخل عن استراتيجية الغموض السياسي؛ وثالثا التراجع عن موقفها الرافض للعمل والتنسيق مع حزب العدالة والتنمية، كما أكدت ذلك مشاركتها المكثفة في مسيرة التضامن مع فلسطين يوم 11 فبراير.

أخذا بعين الاعتبار السياق السياسي، حيث الأحزاب ومؤسسات الوساطة تواجه صعوبات جدية في تحريك الركود السياسي القائم، وبينما تطارد السلطات تجار المخدرات والمفسدين الذين تسرّبوا إلى المؤسسات على مدى السنوات الماضية، تبدو الوثيقة السياسية للجماعة الخطوة الأهم في سياق المراجعات القائمة داخلها، حيث إنها تؤسس لمرجعية سياسية وفكرية جديدة، وهي التي ظلت منذ تأسيسها تحيل حصرا على الإنتاج الفكري والسياسي لمؤسسها الراحل الشيخ عبد السلام ياسين. لذلك، يمكن القول إن الوثيقة الجديدة نقلة بارزة في مسار الجماعة، قد تجعلها أكثر وضوحا لدى أنصارها وخصومها على السواء، وتنقلها من الغموض إلى الشفافية، بل وتمنح المكون السياسي داخلها خارطة طريق واضحة للمضي أكثر نحو الأمام.

ذلك أن الوثيقة الجديدة لا ينبغي عزلها عن السياقين الخاص والعام؛ الأول، يتعلق بالمسار الذي قطعته الجماعة منذ وفاة مؤسسها الشيخ ياسين في دجنبر 2012، وهو مسار عاشت خلاله مخاضا فكريا وسياسيا حقيقيا، وقد أكدت الوثيقة أن الجماعة قضت، بكل مؤسساتها، أربع سنوات في إعدادها، ما يعني أنها تطلبت الكثير من النقاش والإقناع والمراجعات بين أعضائها؛ أما السياق العام فهو مرتبط بمعارك الجماعة مع السلطة، سواء خلال "الربيع العربي"، أو أحداث الريف وجرادة، علاوة على أحداث أخرى شكلت فرصة لها للتموقع السياسي من جديد، مثل الهزيمة المدوية لحزب العدالة والتنمية في انتخابات 2021، وكذا استئناف موجة التطبيع مع إسرائيل وما أفضت إليه من تطورات جوهرية في المنطقة العربية، أبرزها أحداث 7 أكتوبر والعدوان الإسرائيلي على غزة. فكيف أثرت تلك السياقات على الجماعة؟ وما الأجوبة التي تقدمها الوثيقة إزاء مختلف التحديات؟ وهل هي بداية للتحول من جماعة للضغط من خارج المؤسسات إلى العمل من داخلها؟

حدث الوثيقة... ومراجعات الجماعة

لأول مرة تنتج الجماعة وثيقة سياسية شاملة حول مشروعها السياسي. فهي لا تقارن بأي وثيقة سابقة، من حيث وضوحها وشموليتها، ومن حيث لغتها السياسية المباشرة كذلك. لذلك يمكن القول إن الوثيقة تعبر عن مراجعات كبرى تخوضها الجماعة، قد تضعها على مسافة مع الفكر الفقهي والسياسي لمؤسسها الشيخ عبد السلام ياسين. ولعل مضامين الوثيقة تعكس هذا المسعى، رغم الإحالات المكثفة على بعض كتاباته في الصفحات الأولى منها، المخصصة للحديث عن قيم المشروع السياسي وغاياته وأهدافه. فالتمايز مع فكر ياسين يبدو على أكثر من مستوى في محاور الوثيقة؛ إن على مستوى اللغة، حيث لا نعثر على المصطلحات الفقهية والصوفية التي كانت توظفها الجماعة في تحليل الوضع المغربي، وحضرت بدلها لغة سياسة مباشرة مستقاة من معجم العلوم السياسية والاجتماعية؛ أو على مستوى الاقتراحات، التي اقتبست في مجملها من النظريات السياسية المعاصرة حول حكم القانون والمؤسسات، وفصل السلط، وتحييد الدين عن الصراع السياسي...الخ. ما يعني أننا أمام مراجعات عميقة في الفكر السياسي للجماعة ولتصوراتها، وليس أمام وثيقة سياسية فقط.

ما يدعو إلى الحديث عن مراجعات جديدة في مسار الجماعة وسلوكها السياسي، مبادرتها مثلا إلى طرح مذكرة/وثيقة حول تصوراتها ومقترحاتها بشأن تعديل مدونة الأسرة، وهي الوثيقة التي لم تكتف الجماعة بنشرها فقط، بل بادرت إلى

قياديون في جماعة العدل والإحسان أثناء تقديم الوثيقة السياسية

> لأول مرة تنتج الجماعة وثيقة سياسية شاملة حول مشروعها السياسي

طرحها للنقاش مع هيئات قريبة منها في المرجعية السياسية، مثل حركة التوحيد والإصلاح. صحيح أنها لم تذهب بها إلى الأحزاب السياسية أو الفرق البرلمانية بعد، كما لم تسع حتى الآن لتشكيل تحالف مع الهيئات التي تتقاسم معها نفس التصورات والمواقف، لكن طرح وثيقة للنقاش العمومي، وحول قضية قائمة هي تعديل مدونة الأسرة، يعد سلوكا جديدا في الفعل السياسي لدى الجماعة، التي طالما لجأت إلى الأسلوب الاحتجاجي في التعبير عن مواقفها.

ولعل الوثيقة السياسية تندرج ضمن هذا السياق كذلك، أي استعادة المبادرة والتعبير بوضوح عن تصورات الجماعة ومواقفها، بعيدا عن تهمة الانتظارية التي طالما وجهت إليها في السابق. وقد عبر رئيس الدائرة السياسية للجماعة، عبد الواحد المتوكل، عن هذا المعنى في قوله أن الجماعة كانت تمتنع عن مبادرة في طرح تصوراتها ووثائقها بسبب غياب الإرادة السياسية للإصلاح لدى الدولة، مؤكدا أن "الجماعة قررت مراجعة هذا الموقف السابق، ليس لأن الواقع السياسي في المغرب تغير، بل بسبب رغبة الجماعة في أن تتجاوز ما كان يعيبه عليها بعض الفرقاء السياسيين بخصوص غموض موقفها السياسي، ودفعا للاتهامات التي تساق للتخويف من الجماعة، من قبيل أنها تطمح إلى إقامة الخلافة، والقضاء على التعددية السياسية وغيرها".

ما الذي يدفع الجماعة نحو هذه المراجعات؟ من المرجح أن عوامل عديدة تضافرت، بعضها تنظيمي، وبعضها سياسي، أفضت ودفعت نحو المسار الجديد في تاريخ الجماعة. على المستوى التنظيمي الداخلي في الجماعة، يبرز التغير الجيلي بين أعضائها، ممثلا في صعود الشباب إلى واجهة الفعل السياسي والتنظيمي، إلى جانب دور وتأثير الجيل المؤسس الذي احتكر تمثيل الجماعة والتعبير عن تصوراتها من قبل. ففي الندوة الصحفية التي أعلنت الجماعة فيها عن الوثيقة السياسية، يوم الثلاثاء الماضي، بدا ذلك التغير الجيلي بوضوح بارز. فالذين قدموا الوثيقة للرأي العام أغلبهم شباب من الجيل الجديد؛ بينهم أساتذة جامعيون، مهندسون، محامون، وأطر في الدولة أو القطاع الخاص، وهي فئات لم تكن بنفس العدد والحضور داخل الجماعة في التسعينيات مثلا، لكن يبدو أن وزنها أقوى اليوم، وتمارس ضغوطا على الجماعة من أجل مسايرة التحولات الجارية خارجها.

كانت الجماعة تدرك عمق التغير الجيلي القائم داخلها، والدليل على ذلك الإصلاحات التنظيمية التي أدخلتها على بنية الجماعة، وهو عامل ثان في هذا السياق. ذلك أن تأسيس الدائرة السياسية

محمد ضريف*: الإسلاميون يعيشون السنوات العجاف

حاورها: يونس مسكين

س: ما هي قراءتك العامة لوضعية الإسلاميين المغاربة حاليا؟

ج: وضع الإسلاميين في المغرب كان دائما مرتبطا بوضع الإسلاميين في العالمين العربي والإسلامي، لذلك فإن لحظات صعود الإسلاميين في المغرب كانت دائما مرتبطة بما يجري في المشرق. مثلا: لحظات قوة الشبيبة الإسلامية في المغرب كانت مرتبطة بوضع التيار الإسلامي في مصر وبداية صعود التيار السلفي فيها بالخصوص. وبداية تشكل جماعة العدل والإحسان على المستوى التنظيمي ارتبط بالثورة الايرانية، إذ لا يمكن ربط نشأة تنظيم إسلامي ببعض الكتابات كما يفعل بعض الباحثين والمؤرخين الذين يحيلون على كتابات عبد السلام ياسين في بداية السبعينيات، من الممكن الحديث عن فكر إسلامي لكن الحديث عن تيار يعني قوى إسلامية. وبالتالي فإن تحول الجماعة الى قوة تنظيمية كان يرتبط بما وقع في ايران في 1979، أي مباشرة بعد نجاح الثورة في ايران، وعبد السلام ياسين قدم شروحات لنظرية آية الله الخميني في ما يتعلق بولاية الفقيه.

س: أي أن مسار الحركات الإسلامية في المغرب مجرد امتداد لما يجري لهذه الحركات في الخارج؟

ج: سواء تشكل الشبيبة الإسلامية أو جماعة العدل والإحسان كان تفاعلا مع ما يجري في العالم الإسلامي، كما كان ظهور الحركة الجهادية في المغرب ارتبط بما وقع في أفغانستان وتنظيم أسامة بن لادن والظواهري. هذه قاعدة أساسية تربط تطور وضع الحركة الإسلامي سلبا او إيجابا بما يجري في هذا السياق العالمي.

س: طيب ما هو وضع الحركات الإسلامية في العالمين العربي والإسلامي حاليا؟

ج: وضع سيء وسلبي. حركة الاخوان المسلمين التي كانت مصدر الالهام بالنسبة للتيار الإسلامي، تعيش أزمتها الخانقة، وربما لن تتمكن من العودة إلى الساحة إلا بعد مرور عقود وعقود، لأن النظام المصري تمكن من كشفها وكأنه أراد أن يتعرف على إمكانياتها وما كانت تعد به وتبين بعد وصول الإسلاميين إلى رئاسة الدولة والأغلبية في مجلس الشعب المصري، أنهم غير قادرين على قيادة الدولة.

س: هناك من سيقول إن الجيش المصري هو الذي تدخل...؟

ج: هذا صحيح، لكن عندما يتمكن الجيش من التدخل والقضاء على تجربة تشكلت عبر مسار طويل، فهذا يعني أن هناك خللا في هذه التجربة.

س: ماذا عن باقي الإسلاميين في ا لمنطقة ؟

ج: هناك أزمة الإسلاميين في تونس أيضا، وهي أزمة خانقة، والأمر نفسه في السودان... أي أننا في مرحلة جزر ستنعكس سلبا، خاصة أن القوى العالمية اتفقت على أن الإسلاميين لا يوجد بينهم معتدل ومتشدد...

س: من الذي اتفق؟

ج: الولايات المتحدة تعتبر أن كل إسلامي يخترن بداخله بذور التطرف وإن كان يبدي أو يعبر عن اعتداله. هذا ما حدث في التعامل مع الوهابية، التي تعبر الأيديولوجيا الرسمية للمملكة العربية السعودية، لكن تبين أن أغلب الذين أصبحوا جهاديين وانتموا الى القاعدة هم في الأصل وهابيون، وبالتالي فإن الغرب بصفة عامة لا يميز بين الإسلاميين، وهي رؤية تناسب المتحكمين في تدبير الشأن السياسي في الدول العربية.

س: تعتقد أن هذا التراجع سينعكس على الحركة الإسلامية في المغرب؟

ج: هناك الآن بالفعل تراجع في شعبية حزب العدالة والتنمية. ولا يهم ان نجيب عن سؤال من المسؤول؟ الأساس هو أن العدالة والتنمية أصبحت تدرك أنها قد تستخدم كما حدث في 2011 لتشكيل أغلبية، وعندما تنتهي وظيفتها يتم إقصاؤها.

س: هناك تقارب لوحظ مؤخرا بين هذا الحزب وجماعة العدل والإحسان، هل هو رد فعل على هذا الإقصاء الذي تحدثت عنه؟

ج: لا ينبغي أن نعتقد أن هذا الاقصاء الذي تعرض له الحزب هو ما دفعه إلى ربط الصلة مع جماعة العدل والإحسان، لأني

أعتقد أن حركة التوحيد والإصلاح على الأقل لا يمكن أن تغامر بربط الصلة بالجماعة، لأن تصريحات بنكيران بالخصوص، كانت دائما تتهم الجماعة بأنها مناهضة للنظام، وجزء من "مجد" بنكيران كان سببه هذا الاتهام الذي يوجهه للجماعة كسياسي يخدم الدولة. والكلمة التي ألقاها مؤخرا بنكيران واضحة وتؤكد أنه لا يمكن أن تقترب العدالة والتنمية أو حركة التوحيد والإصلاح استراتيجيا من جماعة العدل والإحسان.

س: لكن هناك تقارب بين الطرفين؟

ج: قد يكون هناك تقارب تكتيكي، خاصة أن بنكيران ما زال لم يستسغ إبعاد حزبه من تصدر المشهد السياسي، ولو أنك عندما تسأل الأطراف الثلاثة (جماعة العدل والإحسان وحركة التوحيد ولإصلاح وحزب العدالة والتنمية)، لا تجدهم يقولون هناك تقارب، بل يتحدثون عن وحدة الرؤية الشرعية حول المقترحات التي ينبغي أن تحكم مدونة الاسرة في مواجهة التصريحات المستفزة لبعض المسؤولين الحكوميين، وبعض المسؤولين عن مؤسسات دستورية، ما يجعل الأمر يبدو كما لو أنه يتجه نحو تجاوز كل ما له علاقة بالشريعة. وبالنسبة للعدالة والتنمية والتوحيد والإصلاح والجماعة، فمن السهل استقطاب الناس بالحديث عن الاحكام الشرعية.

س: هل شمل التراجع جماعة العدل والإحسان أيضا؟

ج: بالطبع، وهذا التراجع من جانب جماعة العدل والإحسان، مرتبط بغياب المؤسس، عبد السلام ياسين الذي كان أمة وحده، وهو المؤسس التاريخي والموجه. صحيح كانت تحصل بعض الأخطاء ي عهده مثل رؤية 2006، لكن لا أحد استطاع أن يناقشه فيها، وبالتالي هناك غياب المؤسس وانعكاس هذا الغياب السلبي الحالي بالنسبة للحركة الإسلامية في العالم، وبالتالي أعتقد أن الجماعة تريد العودة إلى الساحة بعدما غابت مقارنة بالوقت الذي كانت تسيطر فيه على الفضاء الجامعي، وهكذا أفهم قرار بإصدار هذه الوثيقة السياسية، هي محاولة للعودة.

س: لكن إلى أي حد يرتبط وضع الحركات الإسلامية في المغرب بما يحصل في الخارج؟

ج: نحن في مرحلة السنوات العجاف بالنسبة للحركات الإسلامية، وهذا سينعكس سلبا عليها، وفي محاولة لاحتواء هذه الآثار، ستحاول أن تقوم بمبادرات تجعلها مقبولة من الأطراف الأخرى، خاصة عندما نلاحظ أنه وأثناء تقديم "الوثيقة السياسة" من طرف الجماعة، تم استدعاء وجوه من اليسار، وأنا أعتقد أن هذه الظرفية ينبغي أن تقرأ على أساس أن الوثيقة موجهة للقبول

> **الحرب الإسرائيلية على غزة ستضعف الإسلاميين في العالم العربي**

بها من طرف القوى الأخرى من يسار وليبراليين وغيرهم من المعتدلين.

س: ما هي قراءتك العامة لهذه الوثيقة؟

ج: أنا لم أقرأ الوثيقة لأن وضعي الصحي لا يسمح لي بالقراءة، لكني استمعت إلى مقابلة أجريت مع حسن بناجم، وتابعت جزءا مما قيل في ندوة تقديم الوثيقة، ولاحظت أن هناك إشكال عندما يقال لي "دولة عادلة" ويتحدثون مثلا عن أن الدولة كمؤسسة تتكون من إقليم وشعب وسلطة، بينما جميع الدول تتكون من هذه العناصر، وما ينبغي السعي إليه هو حكم عادل وليس دولة. م هناك مسألة توظيف الدين من طرف الدولة الذي تتحدث عنه الوثيقة، هذا أحد مصادر الشرعية خاصة في الدولة التقليدية التي تعتمد شرعية تاريخية، وبالتالي انت جماعة تسعى إلى الوصول إلى السلطة، ولك مرجعية دينية، هل ستتخلى عن الدين؟

س: مما يلاحظ على الوثيقة عدم تخصيصها أي محور للحديث عن صلاحيات الملكية في الهندسة الدستورية التي تقترحها ؟

ج: كأستاذ للنظرية العامة للقانون الدستوري والأنظمة الدستورية، هذه الملاحظة تعني لي أن الجماعة تنخرط في الفلسفة السياسية للأنظمة الدستورية، لأن العالم يعتمد مبدأ فصل السلطات، وهذا المبدأ، كان أول من قال به هو جون لوك في 1689، في كتابه "الحكومة المدنية"، حيث قسم السلطات إلى أربع سلطات: تشريعية وتنفيذية تدبر شؤون الداخل وسلطة اتحادية تدبر الشؤون الخارجية وسلطة الملك او التاج، ولم يتحدث عن السلطة القضائية التي اعتبرها من اختصاص الملك. والتصور الدستوري في المغرب ارتبط بجون لوك ولهذا لم يعتبر القضاء سلطة، وكانت الدساتير تتحدث عن القضاء قبل 2011، وظل القضاء يعتبر من مهام إمارة المؤمنين.

في 1748 أصدر مونتسكيو كتابه "روح القوانين"، وهو أول من قسم السلطات إلى ثلاث: تشريعية وسلطة منفذة للقانون العام (التنفيذية)، وسلطة منفذة للقانون الخاص (القضاء). هذا التقسيم تم تبنيه في جميع الدول وأصبح الفقه الدستوري المعاصر يستخدم هذه المصطلحات الثلاثة، وجميع الأنظمة الدستورية الديمقراطية نجد فيها فصلا بين هذه السلطات، وكون الوثيقة السياسية تستخدم هذه المصطلحات، هو انخراط في تصور حديث او حداثي إن شئنا.

س: هناك توجه عام في الوثيقة يميل إلى النظام البرلماني ما دلالة ذلك؟

ج: التوجه نحو نظام برلماني لا ينفي الملكية، لأن من يحكم في الديمقراطيات هو الوزير الأول أو الرئيس المنتخب، بين الملك يسود ولا يحكم، وجميع الدول الأكثر استقرارا في أوربا هي ملكيات، لكنها تعتمد النظام البرلماني مثل بريطانيا واسبانيا وبلجيكا وهولندا والدانمارك. لذلك فرسالة الجماعة التي ترغب في ايصالها

يتبع...

هي أننا لسنا ضد الملكية لأن الملك سيكون له دور رمزي في هذه الحالة، وما داموا يتحدثون عن نظام برلماني فهذا لا يعني أنهم ضد الملكية. كثير من المعارضين في المغرب ليسوا ضد مؤسسة الملك بل ضد الدور الذي يلعبه الملك لأنه يسود ويحكم. بالتالي هم لم يتحدثوا عن الملكية كي لا يلزموا أنفسهم بأي شيء، لكنها إشارة واضحة ومحاولة للاقتراب من المخزن بحفظ مكانة المؤسسة الملكية ضمن هذه الهندسة الدستورية.

س: البعض يرى أن ما يجري في غزة حاليا قد يؤدي إلى صعود جديد للإسلاميين؟

ج: هناك ميول دائم لتبني النظريات الجاهزة، لهذا نسارع إلى القول إن كل حدث يمس الإسلاميين سيؤدي إلى تقويتهم، بينما وبتحليل بسيط يمكننا القيام به مع مجموعة من المواطنين، سنجد أن هناك من يربط عدوان إسرائيل على غزة بما حدث يوم 7 أكتوبر. وحتى قناة الجزيرة بدأت تؤرخ لعدد أيام الحرب انطلاقا من 7 أكتوبر الذي يذكر بالهجوم الذي قامت به حماس على المستوطنات الإسرائيلية المحيطة بغلاف غزة. وبالتالي هناك من يعتقد أن المواطن الفلسطيني يعاني في غزة بسبب هجوم حماس. كما أن جزءا من الرأي العام الغربي يؤيد إسرائيل ويتهم حماس بالإرهاب، وبالتالي لا يمكن أن نتسرع في القول إن هذه الحرب ستقوي الإسلاميين. ورغم أن خطاب إدارة بايدن متذبذب، لكن ذلك يفسر بالظرفية الانتخابية، ولولا ذلك لكانت تصريحاتها أكثر عدوانية.

ثم هناك مصر، حيث النظام مناهض للإسلاميين، ومن الاتهامات التي يوجهها لهم هو استعانتهم بقوات حماس، وهناك من يقول إن الهجوم على رفح هو تنسيق مصري-إسرائيلي. رفح اليوم محاصرة، وجزء من هذا الحصار تقوم به مصر، والأردن لم تعبر عن أي موقف، بل إنها تعرضت لتهديدي قوى إسلامية، بالتالي ينبغي أن نربط في تحاليلنا تأثير حرب غزة على الإسلاميين بهذا الوضع الشامل للإسلاميين. زيادة على عنصر موازين القوى في الساحة الفلسطينية. لا ننسى أن منظمة التحرير معادية لحماس، ولو لم يتم التعبير عن ذلك صراحة، وإسرائيل تستهدف حماس داخل مدن الضفة دون أن يكون هناك رد فعل من جانب الفلسطينيين.

س: هناك باحثون يعتبرون أن ما يحدث في غزة سيقوي الإسلاميين في المنطقة كما كان الحال في حوارنا مع الخبير الفرنسي فرانسوا بورغا؟

ج: أنا أعتقد أن هذه الحرب ستضعف الإسلاميين في العالم العربي عكس ما يقول بورغا، لأن هذا التأثير يجب أن يوضع في سياقه العام. لو كانت الحركة الإسلامية قوية وقادرة على فرض وجودها لجاز لنا القول إن هذه الحرب ستقويهم، لكننا في مرحلة جزر والتحليل ينبغي أن يرتبط بوضع الحركة الإسلامية في العالمين العربي والإسلامي.

س: ما الذي يجعلك جازما؟

ج: يبدو أن المخطط أشمل من مواجهة بين اسرائيل وغزة، لأن هناك عدوان بريطاني أمريكي على الحوثيين، وعدوان أمريكي على حزب الله العراقي، وبالتالي إسرائيل الآن ليست في حرب مع غزة بل ربما هي مقبلة على تدشين حرب على لبنان، وبالتالي هي حرب أكبر مما يبدو، خاصة أن جل الدول العربية لم تعبر عن موقف باستثناء المطالبة بوقف إطلاق النار، كما كان في لقاء السيسي مع أردوغان. هل كنت تعتقد أن هذه القوى الحداثية المطالبة بتغيير المدونة ستجرؤ على استهداف الشريعة لو كانت تعتقد أن الحركات الإسلامية قوية؟

***أستاذ القانون الدستوري ومختص في الحركات الإسلامية**

سنة 1998، لتكون هيئة مختصة بقضايا الشأن العام، لم تكن خطوة مبكرة نحو تطوير العمل المؤسساتي والتخصصي داخل الجماعة، بل محاولة أيضا لاستيعاب واحتواء أطرها وشبابها الصاعد في بنيات التنظيم. قد يكون تأثير الدائرة السياسية على التنظيم العام للجماعة محدودا، خصوصا خلال العقد الأول من تأسيسها، لكن يبدو أن تأثيرها قد ارتفع تدريجيا خلال العقد الثاني، وخصوصا منذ ثورات "الربيع العربي"، ووفاة الشيخ ياسين. علما أنه كلما تزايد نفوذ المكون السياسي في الجماعات الإسلامية، أدى ذلك إلى مقاومات من لدن دعاة أولوية التربية على السياسة، وهي حالة موجودة داخل جماعة العدل والإحسان كذلك، ولعل الانسحابات والاستقالات التي عرفتها الجماعة لعدد من الأعضاء في السنوات الأخيرة في مدن مثل الدار البيضاء وآسفي وغيرهما، دليل إضافي على ذلك.

ويمكن أن نضيف عاملا ثالثا وراء الإقدام على المراجعات المذكورة، يتعلق بحماية الجماعة لنفسها من التآكل التنظيمي، بعدما جرّبت طويلا أسلوب الضغط السياسي على السلطة من خارج المؤسسات، دون أن تنجح في انتزاع مكاسب حقيقية، أو في تعديل ميزان القوى لصالحها، بالرغم من أن ثورات "الربيع العربي" شكلت فرصة نادرة بالنسبة للجماعة وقوى التغيير الجذري. ويشكل استعادة الوهج السياسي والإعلامي للجماعة مسألة حيوية للتنظيم، يمنح المعنى لأعضائها، ويعزز من مشروعيتها في المجتمع، أما إذا فقدت كل ذلك، حينها تكون معرضة للتفكك والتآكل التنظيمي، ويدفعها إلى الانزواء والابتعاد عن الشأن العام أكثر فأكثر، وهو وضع جاذب وممكن الحدوث بالنظر إلى طبيعتها كجماعة تربوية صوفية في الأساس.

> **تدرك الجماعة عمق التغير الجيلي القائم داخلها، والدليل على ذلك الإصلاحات التنظيمية التي أدخلتها على بنية الجماعة**

أما على المستوى الخارجي، فالعوامل التي تضغط على الجماعة من أجل مراجعة خياراتها تظل متعددة، من أبرزها الفشل المدوي لحزب العدالة والتنمية في انتخابات 2021، بعد عشر سنوات في قيادة العمل الحكومي (2011-2021)، وهي فرصة أيضا للتموقع السياسي، تتطلب المبادرة والإقدام، ونسج تحالفات، وتطوير تصورات ومقترحات. وإذا كانت الجماعة أخلفت موعدها خلال "الربيع العربي"، فإن "البيجيدي" يمثل حالة جيدة لاستغلال الفرص السياسية، إذ إلى جانب التفاعل المحدود والمحسوب مع حركة 20 فبراير، سلك التفاعل الإيجابي مع الخطاب الملكي لـ9 مارس 2011، وإطلاق مبادرة الإصلاح الديمقراطي، والإسهام في المراجعة الدستورية لسنة 2011، وهي الدينامية التي قادته إلى الفوز في انتخابات 2011، ليعين الأمين العام للحزب رئيسا للحكومة. في حين سلكت الجماعة خيارا مضادا، قام على تكثيف الضغط على النظام من داخل 20 فبراير، دون أن تبادر إلى البحث عن قنوات للتفاوض، وهو وضع جعلها باستمرار قوة احتجاجية هائلة لكنها لا تسجل الأهداف السياسية. لذلك، وبالرغم من أنها كانت العمود الفقري لحركة 20 فبراير، إلا أنها فشلت في تحسين موقعها التفاوضي إزاء السلطات. وما إن جرى تعيين حكومة بنكيران الأولى، حتى تفاقم الخلاف بينها وبين قوى اليسار الحليفة لها حول سقف المطالب، لتقرر الانسحاب من حركة 20 فبراير قبل نهاية ذلك العام.

حاولت الجماعة استئناف الضغط على النظام من خلال دعم حراك الريف واحتجاجات جرادة، وهو عمل تتقنه كما سبقت الإشارة، لكن موازين القوى كانت قد تغيرت داخل المغرب وفي محيطه، منذ صيف 2013، كما دلّت على ذلك أحداث جسام، منها الانقلاب العسكري في مصر على جماعة الإخوان المسلمين، التي مهّدت للثورة المضادة التي أطاحت بكل تجارب الأحزاب الإسلامية التي قادتها رياح "الربيع العربي" إلى الحكم في الدول العربية. في أحداث حراك الريف اكتفت الجماعة بالدعم، دون أن تتصدر المشهد الاحتجاجي في الحسيمة، أما في جرادة فقد انخرط شبابها في الميدان، ويبدو أنها في حالة جرادة جرّبت لأول مرة التفاوض والاحتجاج معا، في خطوة عبّرت عن مستوى وعي وإدراك الجماعة بحاجتها إلى ربط أسلوب الضغط السياسي الذي تعتمده بالبحث عن قنوات للتفاوض، خصوصا في ظل عزلتها السياسية، وفي ظل الخلل القائم في ميزان القوى، والذي إن أرادت الجماعة تغييره لصالحها، قد تكون في حاجة إلى مبادرات ومقترحات، وإلى حلفاء من داخل النظام وفي المجتمع، ويبدو أن الوثيقة السياسية حلقة تأسيسية في هذا المسار الجديد، كيف ذلك؟

طرح الوثيقة... تفكيك السلطوية

ما الذي تقترحه الوثيقة؟ من خلال المحاور السياسية والاقتصادية والاجتماعية، يمكن القول إن جل المقترحات تهدف إلى تفكيك بنيات وآليات وإجراءات الحكم السلطوي. فالجماعة تصرح بأنها تهدف إلى "بناء دولة العدل والكرامة والحرية"، وترسم بناء نظام حكم عادل ومنضبط للتعاقد الدستوري المنبثق عن الارادة الشعبية". نظام يقوم على "سلط حقيقية ومستقلة ومتوازنة ومتعاونة، وعلى مؤسسات مدنية فاعلة ومبادرة". ويقطع مع "الحكم الفردي ومؤسساته الصورية والهامشية، من خلال التأسيس لحكم مؤسساتي فعلي".

هكذا، وعلى خلاف ما هو قائم، تقترح الجماعة قلب كل شيء، إذ تنادي بالتحول من "مجتمع الدولة إلى دولة المجتمع"، عبر ترسيخ قيم ودعائم مثل "المساواة أمام القانون"، و"جعل التعددية السياسية أساس العمل السياسي"، و"تحييد المساجد والمؤسسات الدينية عن الصراع الحزبي والانتخابي". كما تقترح الانتقال من "السلطوية المدسترة إلى الدستور الديمقراطي"، وتتبنى في هذا السياق فكرة "السلطة التأسيسية الجماعية" باعتبارها الآلية الديمقراطية للولوج إلى "الدستور الديمقراطي"، وتقدم الوثيقة مقترحات مفصلة بشأن هذه الفكرة، من قبيل صياغة ميثاق جامع عن طريق الحوار والتوافق (وثيقة المبادئ فوق الدستورية)، وانتخاب هيأة تأسيسية لوضع دستور جديد، وتلح على إقرار مبدأ فصل السلط وتؤكد أنه "لا معنى للدستور إذا كان الحاكم يجمع بيديه كل السلط: التنفيذية والتشريعية والقضائية". كما تريده دستوريا للحقوق والحريات بأجيالها الثلاثة، ويعزز من الدولة اللامركزية، بحيث يؤسس لنظام لامركزي قوي يكون شريكا للسلطات المركزية، بعيدا عن الهاجس الأمني وتحكم وزارة الداخلية في التدبير الجهوي والمحلي.

مؤدى كل ذلك أن الجماعة تعتبر أن العرض السياسي لسنة 2011، والذي يجسده الدستور قد آل إلى الفشل. لأنه "لم يتمخض عن إرادة سياسية حقيقية، لتكون النتيجة انحسارا حقوقيا، وتقهقرا في منسوب الحرية لدى الناشطين، وتدنيا في مؤشرات التنمية البشرية، وترديا في خدمات المرافق العمومية ذات الطبيعة الاجتماعية، وتغولا مخزنيا يحمي لوبيات الفساد، ويمنع المواطنين من أبسط حقوقهم في الاحتجاج السلمي، وتفاقم كل ذلك م مع جائحة كورونا، التي تم استغلالها من قبل الأجهزة الأمنية لتكريس السلطوية".

تفكيك السلطوية لا تعكسه المبادئ والرؤى التي تضمنتها الوثيقة فقط، بل يظهر في المقترحات التفصيلية التي خاضت فيها، مثل اقتراح تفكيك وزارة الداخلية إلى وزارتين، للفصل بين التنمية والأمن، وتعتبر هذا المقترح مدخلا لتعزيز التوجه اللامركزي للدولة. وفي ميدان حقوق الإنسان تقترح الجماعة اعتراف الدولة بمسؤوليتها عن جرائم الاعتقال السياسي والاختفاء القسري والتعذيب، وفتح باب المصالحة الوطنية وجبر الضرر الفردي والجماعي، المادي والمعنوي، في كل الملفات التي وقعت فيها انتهاكات، مع وضع ضمانات دستورية تجرم هذه الممارسات في حق المخالفين. كما تلح على القطع مع فكرة "المجال المحفوظ" للملك في السياسة الخارجية، وتقترح جعل هذه الأخيرة "مجالا وطنيا تشارك فيه مختلف القوى الوطنية، وإشراك الهيئات والشخصيات ذات الخبرة الدولية العالية والرصيد الدبلوماسي المعترف به، وتشجيع الدبلوماسية الموازية غير الرسمية في مختلف أشكالها".

وبخصوص السلطة التشريعية، تقترح الجماعة حصر التشريع في يد البرلمان، وتمديد عمل دورات البرلمان، واعتبار الاسلام مصدرا أساسيا للتشريع، وإلزامية دراسة الأثر التشريعي، والنشر القبلي لكل مقترحات ومشاريع القوانين، وتخويل البرلمان السلطة والصلاحيات للقيام بتقييم السياسات العمومية وتعزيز دوره الرقابي أكثر، مع توسيع الرقابة البرلمانية لتشمل كل المؤسسات والمجالات، بما فيها قطاعات الأمن والدفاع، خاصة على المستوى المالي. وتفعيل لجان تقصي الحقائق وتوسيع اختصاصاتها، وإلغاء المجالس واللجان التي تزاحم البرلمان في أدواره التمثيلية. أما الحكومة، فقد سجلت الوثيقة أن الحكومات التي تعاقبت في المغرب تميزت مبدئيا بالضعف وعدم الفعالية والخضوع للوصاية، ما جعل المغرب غير قادر على الخروج من نفق الاستفراد بالحكم. وتشير في هذا الصدد إلى هيمنة الملك ومستشاريه على الحكومة، ما يجعلها غير مستقلة خاصة في تحديد الاختيارات واتخاذ القرارات الاستراتيجية، علاوة على غياب الانسجام ما يجعل التجارب الحكومية بالمغرب هجينة لا هوية سياسية لها. أضف إلى ذلك استمرار ظاهرة وزراء السيادة، والوزراء الذين يصبغون بألوان حزبية معينة من أجل استوزارهم. ولتجاوز كل الاختلالات التي تضعف الحكومة، تقترح الوثيقة التأكيد على اختيار رئيس الحكومة من الحزب المصدر للانتخابات، ووضع مسطرة دستورية لضمان تشكيل الحكومة في أجل معقول. وربط السلطة التنفيذية بالحكومة دون غيرها. وجعل اختيار الوزراء وإعفائهم من اختصاص رئيس الحكومة وحده وليس الملك، ووضع الإدارة بكل مستوياتها

س: تقدمت العدل والاحسان بوثيقة سياسية هي الأولى من نوعها للرأي العام ومختلف الفاعلين، كيف تقرأ هذه الخطوة؟ وما النتائج المتوقعة

ج: يمكن القول إن هذه الوثيقة مهمة لأنها المرة الأولى التي تضع فيها جماعة العدل والإحسان وثيقة واضحة، تبين فيها مواقفها من مختلف القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وأعتقد أن الامر يتعلق بمراجعة فكرية جزئية، لاسيما في بعض القضايا الأساسية، مثل بعض العناصر التي يمكن القول إنها تتضمن مراجعة لأفكار عبد السلام ياسين، وعلى رأسها فكرة الخلافة على منهاج النبوة، والتي تم استبدالها بمفهوم الديمقراطية الشاملة، وأصبحت العدل والإحسان تقول إنها لا تفضيل لديها من حيث الشكل السياسي، وهو ما قيل في الندوة التي خصصت لإعلان الوثيقة، بل لديها مبادئ أساسية تتضمنها الوثيقة نفسها، والتي تتضمن في المقابل بعض العناصر في جزء المبادئ الحاكمة، مبادئ شبيهة بتلك التي تحملها الحركة الإسلامية المشاركة في العملية السياسية، والتي هي المرونة والتدرج وغيرها، وهذا من الأمور المثيرة للانتباه في هذه الوثيقة، وبالتالي يمكن اعتبارها اجتهادا فكريا من طرف جماعة العدل والإحسان، دون القطع كليا مع تراث عبد السلام ياسين. لكني لا أعتقد أن بالإمكان بناء افتراضات حول استعداد الجماعة للتحول إلى حزب سياسين قد تكون هناك ارهاصات تحول فكري وتنظيمي لكن لا توجد معطيات في الواقع تؤكد أنها ستتحول إلى حزب سياسي في المدى المنظور، ولا توجد أية إشارة سواء من جانب الدولة او الجماعة نفسها بهذا الخصوص.

س: يلاحظ ان التطورات الجارية داخل العدل والاحسان، تتوازى مع جهود حثيثة في العدالة والتنمية لإعادة تأهيل هذا الحزب للمرحلة المقبلة، هل نحن نشهد تنافسا من نوع جديد بين الطرفين ام هناك إمكانية للتعاون؟

ج: علاقات العدل والإحسان والعدالة والتنمية طبعها دائما نوع من التنافس والتعاون في الوقت نفسه. وأعتقد ان هذه العلاقة ستستمر، والجماعة ما زالت تمارس العمل السياسي من خارج المؤسسات، ولا توجد مؤشرات على تغيير هذا الوضع في المستقبل القريب. لهذا اعتقد أن طبيعة العلاقة بين الطرفين ستبقى في نفس النسق بعدما تطورت في السنوات الأخيرة، بعد الربيع العربي والمسارين المتوازيين اللذين اتخذاهما، فالمحطات التي جمعت بينهما تظل محدودة، وعلى رأسها القضية الفلسطينية، وهي القضية نفسها التي أصبحت موضوع اختلاف، لهذا أعتقد أن العلاقة ستبقى على حالها.

محمد مصباح*: الإسلاميون أصبحوا ضعفاء أمام السلطة ويعملون على تقليل الخسائر

س: هل يمكن الحديث عن تحولات عميقة تحدث في بيت الإسلاميين المغاربة حاليا، يمكن أن تغير من وضعهم التفاوضي ازاء السلطة وبقية الفاعلين؟

ج: فعلا هناك تحولات عميقة، لاسيما عند العدالة والتنمية، جعلتهم أضعف بكثير مقارنة مع مرحلة 15 أو 20 سنة ماضية. الهزيمة التي مني بها حزب العدالة والتنمية في الانتخابات الأخيرة، والتراجع العام للحركات الإسلامية في باقي الدول، في المغرب وتونس وغيرها، كلها مؤشرات تجعل الإسلاميين في وضع هش مقارنة مع السابق، وبالتالي لا اعتقد أنهم يتوفرون على الأدوات التي تسمح لهم بتحسين موقعهم التفاوضي مع السلطة وباقي الفاعلين، بل رهانهم الأساسي الحالي هو إعادة ترتيب بيتهم الداخلي واكتشاف عناصر القوة لديهم والبناء عليها.

فهم يظلون في وضعية صعبة لا تسمح لهم بأن يكونوا فاعلا مؤثرا في الساحة السياسية، والدليل على ذلك هو ما يجري بشان القضية الفلسطينية، حيث يستطيعون تحريك الشارع، لكن ليس بالدرجة المؤثرة التي كانت قبل عقدين مثلا. كما انهم يحضرون بشكل محتشم في الحراكات الاجتماعية الحالية، وبالتالي حتى الجمعيات والمجتمع المدني الذي كان قويا في السابق تأثرت بتراجع الحركات الإسلامية في المنطقة، كما أن الأنظمة السلطوية في المنطقة، بما في ذلك في المغرب، عرفت كيف تعزز سلطتها وامتلكت أدوات التحكم. بالتالي اعتقد أن الرهان الأساسي للحركات الإسلامية في المغرب يبقى هو لملمة البيت الداخلي والتخفيف من الخسائر. أما إذا تغيرت موازين القوى في المستقبل فيمكن الحديث عن الموقع التفاوضي لكن حاليا الأنظمة السلطوية والنظام المغربي تحديدا، يضبط المشهد ويتحكم فيه بشكل شبه كامل ولا يحس أنه في وضعية يمكنه معها التفاوض مع هذه الحركات الإسلامية.

س: هل لهذه التحولات علاقة بالسياق الاقليمي والدولي (العدوان على غزة...) أم يتعلق الامر بتطورات تشمل ميزان القوى الداخلي؟

ج: لا أعتقد أن أيا من السياقين الإقليمي والدولي يلعب في مصلحة الإسلاميين حاليا، وعموما الغرب ما زال مناهضا لهم، والدول التي كانت تدعمهم مثل تركيا وقطر تململت ولم تعد بنفس درجة الحماسة في هذا الموضوع، الاستثناء الوحيد هو القضية الفلسطينية، لكنها ليست مؤثرة بشكل كبير في ظل وجود هذه العناصر البنيوية التي تحدثت عنها وتضع حواجز أمام الإسلاميين، إلى جانب السياق الداخلي المرتبك بتحكم النظام السلطوي في المشهد.

الأمر يتعلق أساسا بموازين القوى الداخلية، وقدرة السلطة على ضبط المشهد السياسي، خاصة منذ 2016، وهو ما حد من تأثير الحركات السياسية والاجتماعية التي لا ترضى عليها السلطة. بالتالي الديناميات الحالية في صفوف الحركات الإسلامية هي محولة للتأقلم مع الوضع القائم المتسم بتمكن السلطة من ضبط المشهد السياسي.

س: هل ميزان القوى القائم يسمح بعودة "البيجيدي" ودخول العدل والاحسان فاعلا جديدا إلى قلب الممارسة السياسية المباشرة؟

ج: لا أعتقد ان هناك أية إشارة، على الأقل الإشارات الظاهرة، عن ان ميزان القوة يميل لمصلحة عودة حزب العدالة والتنمية او دخول جماعة العدل والإحسان. على العكس من ذلك، كل المؤشرات تدل العكس، وما يمكن ان يغير الوضع هو الاحداث التي يمكن أن تقع والتي يمكن أن تسبب رجة كما حصل في 2011. أي حدث سياسي كبير او تغير في طبيعة النظام السياسيين وهو ما لا توجد أية مؤشرات على حدوثه في الأفق المنظور، كما لا يمكن ان يحدث ذلك بدون انفراج سياسي وإطلاق سراح المعتقلين... بنية الفرص تفتح حينا وتغلق آخر، وكانت قد فتحت في 2011 ثم أغلقت بعد ذلك وما زالت مغلقة حتى الآن.

ثم لا أعتقد أن العدل والإحسان ولا العدالة والتنمية يسعون إلى تغيير موازين القوى. فالجماعة مثلا لا تشارك في الحركات الاحتجاجية بشكل واضح، بل تبقى في حدود مشاركة محتشمة ومن الخلف فقط، والعدالة والتنمية ما زال منهمكا في ترتيب بيته الداخلي وبالتالي لا توجد إشارات واضحة على ان الإسلاميين يسعون إلى تغيير ميزان القوى القائم.

*رئيس المعهد المغربي لتحليل السياسات

يتبع...

وإمكاناتها تحت تصرف رئيس الحكومة. وإقرار مسؤولية الحكومة عن جميع القطاعات بما فيها المجال الأمني والعسكري.

تعقبت الوثيقة امتدادات السلطوية في القضاء كذلك، واعتبرت أن الإشكال الحقيقي لمعضلة العدالة، والذي تم تغييبه في جميع المقاربات الإصلاحية، هو "حضور البعد السياسي والطابع الأمني لنظام الحكم وما يتسم به من نزوع نحو الهيمنة والتحكم في كل السلط والمجالات فيما فيها السلطة القضائية، التي يفترض أن تكون سلطة مستقلة ومحايدة". وقد رصدت الوثيقة اختلالات هذا القطاع في تبعيته لمراكز النفوذ والتأثير داخل الدولة، وضعف الرقابة والمساءلة، ونقص الشفافية والنزاهة، وانتشار واسع لممارسات منحرفة وشائنة من رشوة ومحسوبية واستغلال النفوذ وغيرها، وما يترتب عن ذلك من ضياع الحقوق وفقدان الثقة في منظومة العدالة. وللنهوض بالعدالة تقترح الوثيقة "ضمان استقلالية كاملة للمجلس الأعلى للسلطة القضائية"، بحيث يستمد شرعيته من الجسم القضائي عبر الانتخاب كآلية وحيدة لاختيار أعضاء المجلس، مع وضع معايير شفافة لذلك وتحديد مدة الانتداب

حاولت الجماعة استنفاد الضغط على النظام من خلال دعم حراك الريف واحتجاجات جرادة

وحالات التنافي، وإسناد التدبير المهني للقضاة حصرا للمجلس، وانتخاب رؤساء المحاكم من قبل قضاء المحاكم، ووضع مدونات سلوك لكل المتدخلين في قطاع العدالة، وتشجيع قيم النزاهة والاستقامة، ومحاربة مظاهر الانحراف والاغتناء غير المشروع.

يمتد المنطق التحليلي نفسه في الوثيقة إلى قضايا أخرى مثل مؤسسات الحكامة والأحزاب والنقابات، وكذا إلى مختلف السياسات وعلى رأسها السياسة الأمنية، والسياسة الدفاعية. وقد تعقبت الوثيقة امتدادات السلطوية في السياسات الاقتصادية والاجتماعية، مؤكدة أن أبرز الاختلالات التي يعاني منها النسيج الاقتصادي مثلا تتمثل في "التركيز الشديد لرؤوس الأموال ووسائل الإنتاج والأراضي في يد العائلة الملكية، والعائلات النافذة، وبعض الشركات الأجنبية في التي استفادت من اقتصاد الريع والتوزيع غير العادل للأراضي والثروات والامتيازات، في مقابل انحسار كبير للفرص المتاحة لباقي الفاعلين والمستثمرين الصغار والمتوسطين، يزيد ذلك تفاقما التضييق الممنهج وآفة البيروقراطية والفساد والرشوة".

من الواضح كيف أن مثل هذه الرؤى والمقترحات تتقاطع كليا أو جزئيا مع رؤى ومقترحات قوى سياسية ومدنية في المجتمع، كما تتقاطع في تفاصيل أخرى حتى مع الدستور والقوانين المعمول بها. والملاحظ كذلك أن الوثيقة رغم جذريتها الإصلاحية، إلا أنها تتوجه بكل مقترحاتها إلى المؤسسات القائمة، ما يعني أنها تطالب بمضمون جديد للنظام وليس تغييره. وهي مقاربة جديدة تُخرج الجماعة من دائرة الغموض ومقولات القومة، نحو حركة إصلاحية جذرية لكنها ليست ثورية، وهي خطوة تدخلها منطق السياسة وأحابيلها، بما هي مجال للمفاوضات المستمرة، وحتى المساومات أيضا. ويبقى السؤال: مع من؟

خلخلة الجمود بحثا عن فرصة جديدة

هل تتجه الجماعة نحو العمل من داخل المؤسسات القائمة؟ يتوقف ذلك على توفر الإرادة السياسية لدى الجماعة، كما تتوقف على استجابات المخاطبين بمضامين الوثيقة السياسية، سواء في الدولة أو المجتمع. في هذا السياق، تبدو الوثيقة استجابة لتحولات داخلية في التنظيم، لذلك فأول المخاطبين بها أعضاء الجماعة وأطرها، الذين بات لديهم وثيقة سياسية مفصلة، تعكس رؤاهم وتوافقاتهم، بل وحتى مقترحات المفصلة للأحلام التي حملوها وأمنوا بها طيلة عقود، وهذا الهدف يظل جوهريا وأولوية لدى قيادات التنظيمات الجماهيرية، ويمكن القول إن الجماعة قد حققته بنسبة كبيرة مع إعداد هذه الوثيقة. لكن الأهم أيضا هم المخاطبون بالوثيقة، في مقدمتهم قوى اليسار الجذري، الذين نسجت

صورة جماعية لقيادتي جماعة العدل والإحسان وحركة التوحيد والإصلاح

جانب من ندوة تقديم الوثيقة السياسية الجديدة لجماعة العدل والإحسان

معهم بعض مؤسسات الجماعة، خصوصا الدائرة السياسية وقطاع الشباب، علاقات تعاون وتنسيق في قضايا مختلفة، منذ تنسيقيات الأسعار سنة 2005، مرورا بلحظة حركة 20 فبراير، ثم احتجاجات الريف وجرادة، علاوة على الاحتجاجات الفئوية والنقابية التي تمس موظفي القطاع العام أو الخاص، وكذا التضامن مع الشعب الفلسطيني في محنته. والملاحظ أن تفاعل قوى اليسار الجذري مع مبادرات الجماعة ومضامين الوثيقة السياسية كان إيجابيا، ويعكس استجابات متزايدة ما فتئت تتسع وتتعمق أكثر، بحثا عن مجالات أوسع للتعاون. لكن قوى اليسار المذكورة تمثل حليفا هامشيا في النسق السياسي لجماعة تعد الأكبر من حيث التنظيم والفعالية الميدانية، وبينها وبين تلك القوى تناقضات جوهرية في المرجعية السياسية، تطفو على السطح كلما طرحت قضايا لها صلة بالمرجعية الحقوقية الكونية، وقضايا الأسرة والطفولة والحريات الفردية. صحيح أن الوثيقة تقترح تحالفا على أساس محاربة الفساد والاستبداد، ما يعني إبعاد الخلافات الإيديولوجية من دائرة النقاش، إلا أن تلك القضايا تفرض ذاتها باستمرار، وقد تحضر بشكل أقوى في المرحلة المقبلة، نتيجة معطيات والتزامات دولية للمغرب، مثلما هو الحال بالنسبة لقضايا المرأة والأسرة.

هناك مخاطب ثان للجماعة بالوثيقة الجديدة، خصوصا لدى التيار التربوي داخلها، الذي قد يدفعها، بعد تبني الوثيقة، نحو التقارب أكثر من التنظيمات ذات المرجعية الإسلامية، مثل حركة التوحيد والإصلاح. المؤشر على ذلك اللقاءات الأخيرة بين الطرفين، وخصوصا التشاور بينهما حول إصلاح مدونة الأسرة، التي أسست لمرحلة جديدة في السلوك السياسي للجماعة كما سبقت الإشارة، وهو مسار قد يتعمق أكثر في المستقبل، لكنه يتوقف على استعداد الطرفين، وليس على رغبة أحدهما فقط. خصوصا وأنه بين الجماعة والحركة خلافات من طبيعة أخرى، مثل الموقف من إمارة المؤمنين التي سكتت عنها الوثيقة السياسية للجماعة، وهي

تعتبر الجماعة أن العرض السياسي لسنة 2011، والذي يجسده الدستور قد آل إلى الفشل

قضية قد تحد من مستوى التعاون بين الطرفين.

تظل السلطة مخاطبا أساسيا من وراء نشر الوثيقة الجديدة، ذلك أن طرح مشروع سياسي معناه وجود رغبة في التفاوض بحثا عن توقع سياسي أفضل. والتفاوض مثلما يكون حول طاولة واحدة، فهو تفاعل وممارسة يومية كذلك، تبعا للأحداث والتطورات. علما أن لدى الجماعة تجارب سابقة في التفاوض المباشر مع السلطة، أو ممثلين عنها، منها تجربة التفاوض مع الوزير الراحل عبد الكبير العلوي المدغري في بداية التسعينيات، ومنها تجربة ثانية مع الناطق الرسمي باسم القصر الملكي، حسن أوريد، في بداية الألفية، علاوة على مفاوضات جزئية حول قضايا عابرة مثل احتجاجات جرادة، علما أن المفاوضات بين الجماعة والسلطة غالبا ما تجري وراء الأبواب المغلقة، وتلتزم الجماعة الصمت بشأنها، ولا تصرح بشأنها للإعلام. وفي الحالتين، كان السياق السياسي محددا في جلوس الطرفين حول الطاولة بصرف النظر عن النتائج، وقد يلعب سياق جديد وموزين قوى جديدة دورا في التقاء الطرفين مجددا، رغم أن السياق وموازين القوى القائمة حاليا تميل لصالح النظام السياسي، وقد تمنع اللقاء مؤقتا، لكن لا شيء مستبعد في السياسة.

ما هو مؤكد حتى الآن أن الجماعة قد ألقت بوثيقة ثقيلة في بركة السياسة المغربية، وفي توقيت حساس بالنسبة لجل الأحزاب السياسية التي تضررت صورتها بفعل الحملة ضد قياداتها ممن أثبت القضاء تورطهم في جرائم الفساد المالي وتجارة المخدرات. صحيح أن النظام يبدو في أقوى حالاته، حيث ميزان القوى يميل لصالحه بشكل كبير، وقد يدفعه ذلك إلى تجاهل مبادرة الجماعة على الأغلب، لكن الملاحظ أنه لم يهاجم المبادرة من خلال الأذرع الإعلامية المحسوبة عليه مثلا، وهي إشارة أولى مفتوحة على المستقبل، في انتظار نضج شروط جديدة تغير من ميزان القوى الراهن، وهي مهمة الجماعة وحلفائها ومن تتقاسم معهم أحلام الديمقراطية وحقوق الانسان.

أصل الحكاية

رمز وأكثر من لباس

القفطان في حياة الملوك المغاربة

هشام الأحرش

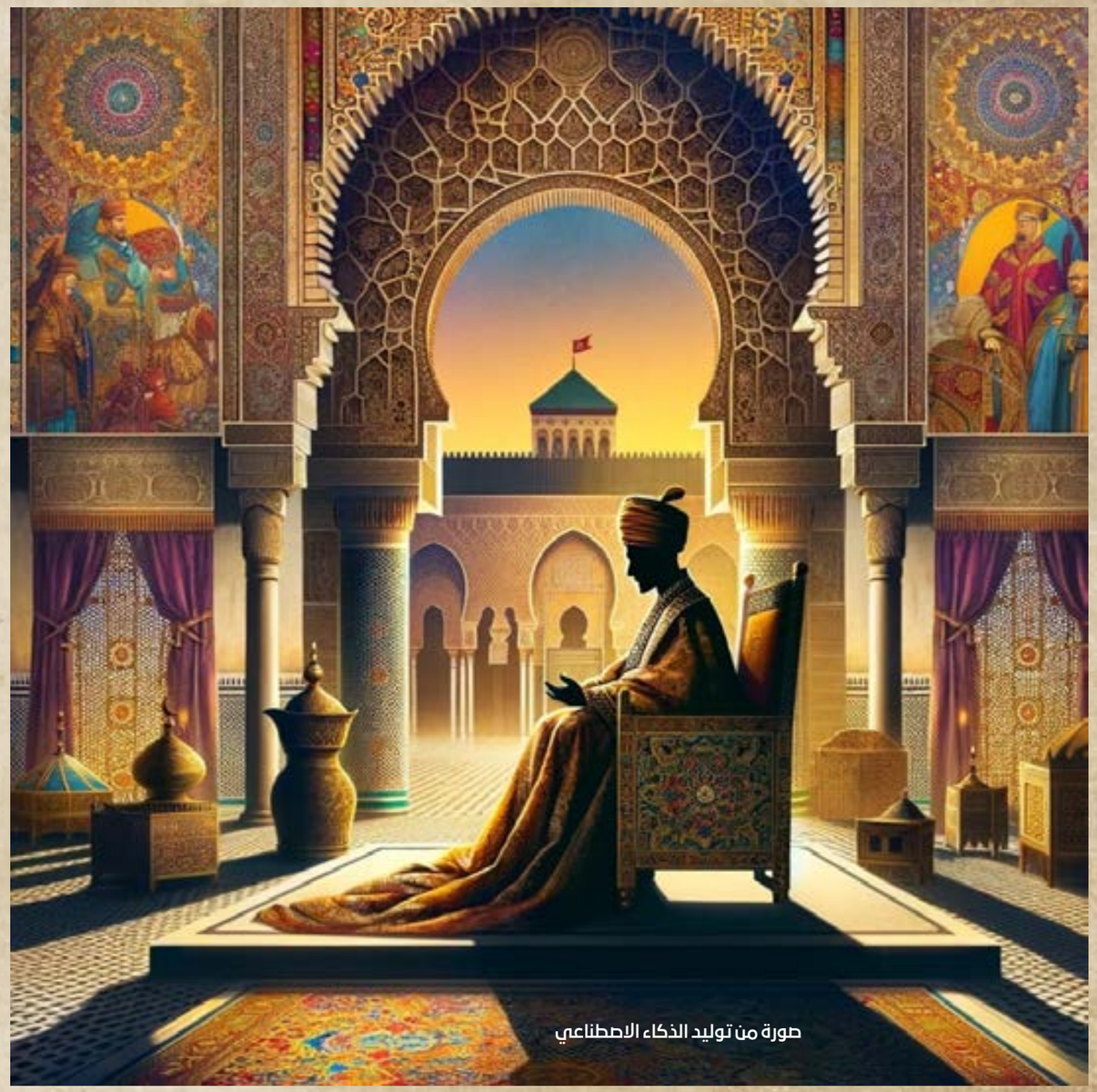

صورة من توليد الذكاء الاصطناعي

شكل اللباس أحد مظاهر التفرد السلطاني. فالسلطان لا بد له من ملبس يليق بمكانته الاعتبارية، وإذا كان اختيار اللباس يجب أن ينسجم مع هذا الوضع، فإن الأعين تتشوف دائما الى ما يلبسه السلطان حتى تحدو حدوه، ولهذا كان لزاما عليه اختيار ما يليق بتلك المكانة، ولا شك أن الكثير من سلاطين المغرب، زمن الدولة العلوية، اختاروا القفطان كلباس لهم، على اعتبار المكانة التي احتلها هذا اللباس في البلاطات السلطانية التي سبقته، حتى غدا في الكثير من الدول والأمم لباس الملوك والسلاطين والأمراء، لما يتمز به من حسن الصنعة وفخامة الثوب وبهاء المنظر.

لباس السلطان والقصر

إذا اشرنا سابقا إلى الأسباب التي جعلت سلاطين المغرب يعمدون لاختيار القفطان لباسا لهم، فإن ذلك يقتضي أن نقدم الشواهد على ذلك، من حياة هؤلاء السلاطين، درءا لأي تشكيك في كون هذا اللباس هو لباس طارئ على البلاط السلطاني، أو الزعم بأنه لباس تسرب للمغرب من جيرانه الأقربين، كنتيجة للاحتلال الفرنسي للجزائر، والذي كان من نتائجه هجرات العديد من ساكنة الجار الشرقي للمغرب.

لهذه الغاية، نورد ما قاله أحد مؤرخي الدولة، وهو نقيب شرفائها عبد الرحمن بن زيدان، في كتابه العز والصولة، إذ يشير في هذا الصدد إلى لباس السلطان المولى عبد الرحمان بن هشام بالقول: إذا دخل القصر (أي السلطان المذكور)، لبس طبق ما قدمنا: قلنسوة دون عمامة، وسروال وقميص وقفطان من الملف، أما المولى الرشيد والمولى إسماعيل فإنهما كانا يقلدان ملوك الدولة السعدية في اللباس، وكان لباسهم بلباس أهل الحجاز أشبه.

أما عندما يريد الملك الخروج لأداء الصلوات الخمس والجلوس على العرش بقاعة الاستقبال، فيكون مرتديا عمامة بيضاء، ملفوفة حول قلنسوة حمراء بشكل محكم ومنظم، وهيأة مستحسنة، وإذا كان الاستقبال خارج القصر أو كانت صلاة الجمعة او أثناء السفر... تقلد بسيف ظريف، ولبس برنسا مناسبا للفصل الذي هو فيه.

ولم يكن لبس القفطان خاصا بالسلطان فقط، فالناس على دين ملوكهم، فكيف بالحاشية ورجالات الدولة والمقربين. وقد كان الأمراء والأعيان وكل ما له ارتباط بالمخزن، يلبسون داخل القصور على نفس شاكلة اللباس السلطاني، لا فرق بينهم إلا في بعض الجزئيات، حيث إن ملابس السلطان تحظى بالاهتمام الأكبر على مستوى انتقاء الأثواب والحرص الشديد على تدقيق خياطتها وتويشيتها، إذ كان التمييز بين السلطان وغيره من سائر أفراد العائلة المخزنية أمرا مطلوبا داخليا.

أمر يمكن ملاحظته في لباس المسخرين والمشاورية والمخازنية، فهم ملزمون بارتداء ملابس تميزهم عن غيرهم من ساكني القصر، وذلك بمجرد النظر لهم، حيث يتكون لباس هؤلاء من القفاطين والفرجيات والبرانس والقلانس، ولا يحق لأي منهم ارتداء العمامة إلا بإذن خاص، وهو الإذن الذي يشمل حتى الأمراء، وذلك حين أذن السلطان محمد بن عبد الرحمان بن هشام لابنه حسن بلبس العمامة. كما أن هؤلاء، أي خدام القصر لا يحق لهم كذلك لبس الجلباب في أوقات الخدمة.

هدية السلطان لرعاياه

إذا كان الكرم خُلق إنساني راق، فإن تجلياته لن تقتصر على البعد الإنساني الصرف، إذا تعلق الأمر بعلاقة السلطان بالرعية، بل سيوظف من قبل السلطان بصفته سلطة مادية في أبعادها الرمزية والسياسية، والتي لا تنفصل عن تكريس فكرة مؤداها أن السلطان يمثل دائما مصدرا لمختلف أشكال العطاء.

سيصل هذا الكرم ذروته حين يتعلق بتكرم السلطان على أحد رعاياه باللباس، أو ما يسمى بالخلعة الشريفة، حيث يعتبر الأمر أكثر من مجرد إضفاء الكرم السلطاني على أحد الرعايا، بل له دلالة إضفاء مظاهر العناية والحماية على من حظي بذلك اللباس السلطاني.

وهو ما نجد له كذلك أحد الشواهد من تاريخنا المعاصر، حين خلع الحسن الثاني سلهامه ووضعه فوق كتفي خطري بن سعيد الجماني، وذلك حين ترأسه لوفد صحراوي قدم لتقديم البيعة للملك. وهو العطاء الذي ستكون له آثاره الظاهرة، فيما سيحظى به الرجل من مكانة اقتصادية في الكثير من مدن المغرب

الشمالية وليس الصحراوية فقط.
أما ما يتعلق بالقفطان بالخصوص، فالعادة متأصلة عند الملوك العلويين، حيث يورد مؤرخ تطوان رسالة من السلطان المولى عبد الرحمان لاحد قواده، تأمر بمنح قفاطين لمجموعة من رعاياه: "تأمر خديمنا القائد عبد الرحمان أشعشاع أن يدفع لخيل أهل تطوان الواردين من حضرتنا قفطان ملف لكل واحج منهم".
وتعتبر الرسالة السلطانية إشارة ذات دلالة إلى أن القفطان لم يكن مقتصرا على السلطان ورجالات الدولة، بل أصبح جزء أصيلا من لباس المجتمع المغربي، خصوصا الحضري منه، وهو ما يفند الأطروحة التي تعتبر أن انتشار القفطان ارتبط بهجرة الجزائريين إلى تطوان، عقب سقوط الجزائر في يد الفرنسيين.

هدية السلطان لخدامه

إذا كان السلطان يأمر بالقفطان لرعايه كهدية يتولى توزيعها من يأمره السلطان بذلك، فإن الأمر يختلف حين يتعلق الأمر بالحاشية المحيطة بالسلطان، حيث يتولى السلطان نفسه مباشرة هذه العملية، مما يظهر بالملموس ليس العناية السلطانية بالحاشية، بل كذلك مكانة هذه الهدية في نفوس المغاربة، وهو ما قدم بشأنه خياط السلطان وهو أحد اليهود المغاربة شهادة لها أهميتها وطرافتها كذلك، تعود إلى يوم تسليم الأزياء والألبسة يقول الشاهد: "كان الملك يشرف بنفسه على التوزيع وذلك في مقر إقامته، وكان آخر من يحصل على ملابسه الخاصة والمخيطة على المقاس هم أفراد عائلته الأقرب إليه، وقبل ذلك في جو من يطبعه الابتهاج، يوزع خادم شاب من خدم القصر على الحضور طرودا تضم عددا من القفاطين المتماثلة الحياكة، لكن المختلفة الألوان والأثواب تنفيذا لقرارات الملك يوم تكليف خياطيه بإعداد المطلوب.
كان التوزيع، كما يؤكد الشاهد، يأخذ بعين الاعتبار تراتبية مضبوطة للمستفيدات، تقوم بالتذكير بها، كلما اقتضت الضرورة ذلك، سيدة في عقدها الخامس، وهي ذاكرة القصر. وبواسطة الخادم الشاب، الذي يسلم الهبة ويبلغ رد الفعل، كانت كل مستفيدة تعبر للملك عن عرفانها العميق بالجميل والامتنان، بينما الملك يعلق بقدر غير يسير من الدعابة على بعض ملاحظات المستفيدات حول شكل ولون ما نلته، ليتم تدارك الامر في التوزيع اللاحق ويشعر الجميع بالرضى.
وكان التوزيع، يضيف الشاهد، يستغرق ساعة ونصف او ساعتين، وفي حالة الأذان اثناء التوزيع، يوقف الملك العملية لأداء الصلاة في عين المكان قبل مواصلة عملية التوزيع، وكان روجي خياط السلطان ينتظر اختتام عملية التوزيع ليلتمس إكرامية من العاهل قصد مكافأة المستخدمين على سرعتهم في العمل.
ومن حرص الحسن الثاني على اعداد قفاطين ذات جودة عالية لمخازنية القصر كان يكلف بها خياطه الشخصي، السيد روجي بوطبول. ويستطرد المتحدث نفسه قائلا إن إعداد ملابس مخازنية القصر، باستثناء الجلباب، والتي كانت تتكون أساسا من القفطان، والسروال، والفراجية البيضاء، والتشامير والبدعية، كان يندرج ضمن اختصاص روجي بوطبول، بالإضافة لمظلة الملك، وذلك على غرار سلفه أبراهام ساسون، الذي أنجز مظلة السلطان الحسن الأول، وفي بعض الحالات النادرة، كان يستجيب لطلبات بعض العامليين في القصر، لكن الملك كان زبونه الوحيد.
تقليد حرص عليه الحسن الثاني، حتى في اليوم المخصص لاستقبال ضيوفه خلال عيد الشباب بالقصر الملكي للصخيرات، من سنة 1971، وهو اليوم الذي شهد المحاولة الانقلابية الشهيرة، مما يدل بما لا يدع مجالا للشك أهمية هذا التقليد ورسوخه، حيث حضر خياط الملك روجي بوطبول للقصر صباحا، مرفوقا بعماه مسعود وهنري، يوما قبل ذلك، لكن الملك قرر توزيع القفاطين صباح 10 من يوليوز، أي اليوم الذي شهد المحاولة الانقلابية، وقد تمت عملية التوزيع التي أشرف عليها الملك كما جرت العادة داخل مقصورة قديمة للمكتب الوطني للسكك الحديدية، سبق ونصبت في منطقة خضراء، خلال أشغال تهيئة إقامة الملك الصيفية. لكن الحسن الثاني سيرجأ عملية التوزيع، ليشهد القصر تلك الأحداث المأساوية التي عرفها القصر والناتجة عن المحاولة الانقلابية.

من يطمئن الشعب؟

حمزة الأنفاسي

تتواصل حملة الاعتقالات التي تشنها النيابة العامة المغربية ضد سياسيين وشخصيات عمومية أخرى بتهم تتصل أغلبها بالفساد المركب (تبديد أموال عمومية، تزوير وثائق ومحاضر رسمية، الاختلاس، وتهم أخرى تتعلق بالاتجار الدولي في المخدرات).

أسالت هذه الحملة الكثير من الحبر وأثارت الكثير من التساؤلات حول مداها، هدفها، ووتيرتها. فلا مجال للجدل حول أهمية الأسماء التي تمت متابعتها ومكانتها الاعتبارية، السياسية، أو المالية في المجتمع. والكثير من المواطنين لم يكونوا يتصورون أن تسقط هذه الأسماء تباعا وبهذه السرعة والبساطة. لذلك فالعديد منهم يتساءلون ما خلفية الرفع من وتيرة المتابعات، وهل هذه حملة ستتلاشى بعد حين، أم هو واقع جديد (لطالما حلموا به) ووجب أن يتعايشوا معه؟

لا يمكن إلا تثمين هذه الخطوات من جانب النيابة العامة، خاصة في ظل إقبال المغرب على مشاريع هيكلية تشمل موارد مالية ضخمة لا يمكن تنزيلها في ظل تواجد هذا العدد الكبير من مبددي المال العام في مراكز القيادة. لكن السؤال الذي يجب أن يطرح هنا هو كيف تمكن هؤلاء المتهمون من الاستمرار في مناصبهم كل هذه السنين؟ وألا يجب مساءلة مؤسسات الرقابة والاستعلامات على عدم المبادرة وترك المجال للمتهمين للاغتناء طيلة هذه السنوات؟

للأسف، لا أحد يريد تحمل مسؤولية سيطرة الفساد على المجال والمال العمومي، أو انقلاب رجال الأعمال على مؤسسات الدولة كما وصفها المفكر حسن أوريد، والكل يكتفي بالعودة بالتحقيقات إلى الخلف والنبش وراء من تثبت في حقهم تهم الفساد، بالرغم من صعوبة استرجاع جزء مهم من الأموال المختلسة.

في دولة الحق وإنفاذ القانون، كنا سنرى استقالات في صفوف مؤسسات الرقابة والاستعلامات كنتيجة لتقصيرهم في ترصد هؤلاء المتهمين بالفساد، كما كانت ستفتح تحقيقات لبحث المسؤولية ورصد الدروس المستخلصة كي لا يتكرر مثل هذا الخطأ الذي تسبب في تبديد أموال الشعب وضياع فرص تنموية ثمينة.

> **لا أحد يريد تحمل مسؤولية سيطرة الفساد على المجال والمال العمومي**

في مثل هذه الظروف، كان حريا بنا أن نرى النيابة العامة تتواصل مع المواطنين بشكل مكثف من أجل تحيينهم بشأن كل مستجدات الملفات الكبيرة المعروضة على القضاء. فإذا كان المواطنون المغاربة هم المصدر الذي تأتي منه كل الشرعية والسيادة كما ينص على ذلك الدستور، وإذا كان جميع المسؤولين في الدولة موظفين عند الشعب صاحب السيادة، فهذا الشعب هو أول من يجب أن يحصل على المعلومات المتعلقة بهذه المحاكمات.

بدل ذلك، خرجت النيابة العامة ببلاغ يتوعد كل من ثبت في حقه التشهير والنبش في الحياة الخاصة للمتهمين فيما أصبح يعرف بقضية "اسكوبار الصحراء".

أولا، وبالتأكيد لا يمكن أن يدافع أحد عن التشهير بأي مواطن مغربي، لكن هذا يجب أن ينطبق على كل المغاربة، لا أن نرى صفحات ومنصات وأشخاصا احترفوا التشهير بكل من يغرد خارج السرب دون حسيب ولا رقيب، في حين أن السلطات تترصد آخرين عند أول هفوة. هنا يمكن للمرء الفهم أن هناك كيل بمكيالين.

ثانيا، وهذا أكثر أهمية، فبلاغ النيابة العامة كان له وقع سلبي على حق أهم وأسمى من أي شيء آخر، ألا وهو حرية المواطنين في التعبير في ملف تفاجؤوا لقوة وأهمية ومكانة المتورطين فيه.

أما وقد قامت النيابة العامة بالتأثير سلبا على قدرة المغاربة على التداول في موضوع يهمهم ويهم مؤسساتهم ومواردهم بإصدارها ذلك البلاغ، فهي ملزمة أكثر من أي وقت مضى بالتواصل بشكل دوري مع المغاربة لإبلاغهم بجميع مستجدات هذه الملفات.

هذا التواصل هو حق للمغاربة وليس فضلا أو امتيازا ستمن به النيابة العامة على المواطنين، وسيكون فرصة لقطع الطريق على كل من يدس أخبارا زائفة أو ينخرط في التشهير أو المس بالحياة الخاصة أو قرينة البراءة للمتهمين.

الأدب الأفريقي ولبوس الكولونيالية الجديدة

من كان يتحدث عن الأدب الأفريقي، قبل بضع سنوات، داخل الفضاءات الثقافية المغربية المختلفة؟ عندما ينظر المرء مليا في هذا السؤال، محاولا تقديم إجابة شاملة عنه، سيجد أن الاهتمام بآداب القارة الأفريقية يكاد يكون محصورا على كتاب معدودين على رؤوس الأصابع، في مقدمتهم الكاتب والناقد المرحوم بنعيسى بوحمالة الذي قدم دراسات في غاية الأهمية والعمق حول نصوص أفريقية متعددة وأدباء أفارقة كثر. كما سيجد أن تدريسه مقتصر على كليات الآداب، خاصة في شعبتي الآداب الإنجليزية والفرنسية. أما شعبة الأدب العربي، فلا تقدم منه للطلبة سوى نتف من النصوص المكتوبة باللغة العربية، ومنها الأدب السوداني على وجه الخصوص.

لكن هذا الاهتمام سيتوسع خلال السنوات الأخيرة بصورة مذهلة؛ أي بعد استعادة المغرب مقعده داخل الاتحاد الأفريقي. هكذا، يبدو هذا الاهتمام المتزايد اليوم بالأدب الأفريقي في الآونة الأخيرة مسألة سياسية. وبخلاف الاهتمامات السابقة النابعة من رغبة موضوعية في التعرف على هذا الأدب والتعريف به، لا يظهر أن الاهتمامات الراهنة هي نتاج رغبة مماثلة. فإذا نظرت إلى الاهتمامات السابقة على قلّتها، ستجد أنها مشاريع ذاتية فردية، لا دخل فيها للمؤسسة- كيفما كان نوعها- وأن نتاجاتها موضوعية لا تحتكم لمنطلقات أو تأثيرات أو توجيهات سياسية رسمية أو خارجية أو غير ذلك. والدليل على ذلك أنها لم تستفد من الأموال الطائلة التي تتهاطل اليوم كالمطر على أصحاب الاهتمامات الراهنة.

آتي الآن إلى صلب الموضوع؛ أي الحافز على كتابة هذه المقالة. في نهاية الأسبوع الماضي، شهد أحد أكبر فنادق مدينة مراكش إقامة مهرجان للكتاب الأفريقي (أقول مهرجانا، وليس معرضا أو مؤتمرا أو حتى لقاء). ينعقد هذا 'المهرجان' للمرة الثانية (بالمناسبة، لا تخلو حوارات المندوب العام للمهرجان من إشارات ترقى إلى تأكيدات على المنطلق السياسي للاهتمامات الراهنة بالأدب الأفريقي اليوم). وللمرة الثانية، تتبدى ملاحظات أساسية في اهتمامات هذا 'المهرجان' وأصحابه: أولا، غلبة المكون الفرنكفوني على التنظيم والمشاركة والعروض؛ ثانيا، غياب أبرز الكتاب المغاربة والمغاربيين والأفارقة العرب الذين يكتبون باللغة العربية؛ ثالثا، غياب أبرز الكتاب الأفارقة الذين يقتصرون في تأليفاتهم على لغاتهم المحلية ولا يكتبون بلغات الكولونيالية القديمة؛ رابعا، انحصار أنشطته داخل صالونات الفنادق، وإن ادعى أصحابه عكس ذلك.

لا يكمن جوهر هذا النشاط وغيره من الأنشطة المماثلة فحسب في البعد السياسي الذي وصفته آنفا؛ أي بما هو انعكاس من الانعكاسات السياسية لعودة المغرب إلى الاتحاد الأفريقي. في نظري، ثمة أيضا أبعاد كامنة خلف ما يظهر لنا من خلال النوايا المعلنة والتصريحات والحوارات الصحافية، الخ. هناك مشاريع خفية تسيرها الإمبرياليات السابقة من خلف مرايا عاكسة تحجب عنها حقيقة الأمر، تلك التي يسميها الكاتب الكيني 'نغوغي واثيونغو' بـ'كولونيالية العقل'. فهذه 'المهرجانات'، التي تقام في كثير من البلدان الأفريقية تحت شعار الاهتمام بالأدب الأفريقي، تعدها السفارات والمراكز الثقافية التابعة للدول الكولونيالية القديمة، وتلبسها لبوسا براقا حتى لا تظهر مقاصدها وأبعادها الحقيقية. ومن ينكر هذا عليه أن يعود إلى دراسة أعدها 'جاك أطالي'- بطلب من الحكومة الفرنسية في عهد الرئيس السابق 'فرنسوا أولاند'- كانت الغاية منه إيجاد السبل الكفيلة بانتشار اللغة الفرنسية؛ ومن ثمة، توسيع دوائر الاقتصاد الفرنسي؛ أي إيجاد طريقة جديدة لـ'إعادة انتشار' الإمبريالية الفرنسية اليوم.

لا تتجلى الغاية هنا من إثارة هذا الموضوع انتقاد منظمي 'مهرجان' الكتاب الأفريقي في مراكش. لا، ذاك شأنهم، وهم أحرار فيه، بما أنهم مقتنعون بما يفعلون. الغاية أسمى وأجل من ذلك، إذ ما فتئ الكتاب والنقاد الأفارقة منذ ستينيات القرن الماضي يلفتون الانتباه إلى أن الدارسين الغربيين والمتأثرين بمناهجهم والسائرين على دربهم من أبناء أفريقيا يقدمون أبحاثا ودراسات تحور مضامين الأدب الأفريقي، ولا تنفذ إلى جوهر تعبيراته وكنه أبعاده ومقومات جمالياته، الخ. والحال أن الاهتمام بهذا الأدب ينبغي أن يجيد الإصغاء إلى نصوصه وتعبيراته وجغرافياته وتواريخه، الخ. هنا بالضبط تكمن خطورة هذه الاهتمامات الآتية من شمال ضفة البحر الأبيض المتوسط.

محمد جليد

المغربي عيسى ناصري ضمن لائحة البوكر القصيرة

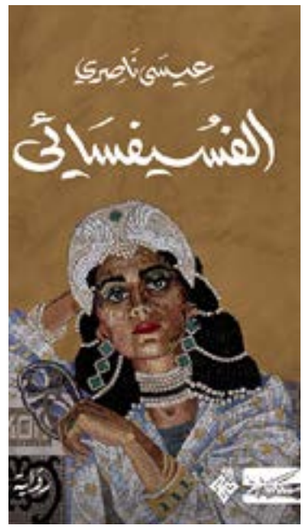

اختير الكاتب المغربي عيسى ناصري ضمن اللائحة القصيرة للجائزة العالمية للرواية العربية (البوكر) في دورتها السابع عشرة، بحسب ما أعلنه نبيل سليمان، رئيس لجنة التحكيم في مؤتمر صحافي انعقد بالعاصمة السعودية الرياض منتصف الأسبوع الجاري. وقد رشحت لجنة التحكيم الكاتب المغربي للتنافس في اللائحة القصيرة بروايته الموسومة بـ'الفسيفساني'، الصادرة ضمن منشورات دار مسكلياني التونسية.

كما تضمنت اللائحة القصيرة رواية 'مقامرة على شرف الليدي ميتسي' للكاتب المصري أحمد المرسي، و'سماء القدس السابعة' للكاتب الفلسطيني أسامة العيسى، و'قناع بلون السماء' للكاتب الفلسطيني باسم خندقجي، و'باهبل: مكة Multiverse' للكاتبة السعودية رجاء عالم، و'خاتم سليمي' للكاتبة السورية ريما بالي.

وفي سياق تعليقه على القائمة القصيرة، قال نبيل سليمان: "تميزت روايات هذه القائمة بالحفر الروائي المعمق في التاريخ، على نحو تشتبك فيه أزمنة الماضي القريب والبعيد مع الحاضر والمستقبل، كما تتفاعل فيه مختلف الحضارات والإبداعات الإنسانية والصراعات أيضًا. من روايات هذه القائمة ما شغلته أسئلة الحب والجسد والتفكك الأسري، وأسئلة الهوية والقمع والتوحش مقابل صبوات البشر، فرادى وجماعات، إلى الحرية والعدالة. ومن الروايات ما تفاعل بعمق وحرارة مع ما يعصف ببلداننا وبالعالم من الحروب والتهجير والانتفاضات، حيث عبر الإبداع الروائي بامتياز عن وعي الذات، وعن وعي الآخر، وعن وعي العالم، فتحقق الاندغام بين القاع الاجتماعي والمحلي والعالمي، وتنوعت الرؤى، وتعددت الجماليات من تفكير الرواية بنفسها وتشكلها على مشهد من القارئ، إلى ألوان التخييل الذي لاتفتأ أجنحته تخفق."

وسيعلن اسم الفائزة بجائزة الدورة الحالية يوم 28 أبريل المقبل، عشية افتتاح معرض الكتاب في أبوظبي.

الإعلان عن الفائزين بجائزة المغرب للكتاب

أعلنت وزارة الثقافة خلال الأسبوع الجاري عن أسماء الفائزين بجائزة المغرب للكتاب، إذ آلت جائزة الشعر برسم هذه الدورة للشاعر الزجال أحمد لمسيح، عن ديوانه 'جزيرة ف السما'، في ما حاز على جائزة السرد الكاتب والراني عبد الإلاه رابحي عن روايته 'الرقيم الأخير'.

وفاز بجائزة العلوم الإنسانية مناصفة كل من المؤرخ والباحث عبد الأحد السبتي عن كتابه 'من عام الفيل إلى عام الماريكان: الذاكرة الشفوية والتدوين التاريخي'، والباحث الغالي أحرشاو عن كتابه 'اللغة والمعرفية: دراسات في اكتساب العربية وتعلمها'.

وفاز الباحث أحمد الجرطي بجائزة الدراسات الأدبية والفنية واللغوية عن كتابه 'هجرة التفكيك إلى النقد العربي بين الكونية والتحيز دراسة في أنماط التلقي ورهاناتها'. وآلت جائزة الدراسات في مجال الثقافة الأمازيغية، لمحمد يعو عن كتابه 'Dictionnaire Amazighe-Français: Parler de Figuig'.

وتوج بجائزة أدب الأطفال واليافعين مناصفة لكل من القاص عبد السميع بنصابر عن كتابه 'الألوان المشاكسة' والقاص الحسين بهوش- المعروف باسم ياسين بهوش، عن كتابه 'هاتف مروى'.

في حين، حجبت جائزة العلوم الاجتماعية وجائزة الترجمة وجائزة الأدب الأمازيغي.

"سوق الشتا"

المطر صار سلعة تباع وتشترى، ولم يعد، على غرار العديد من الهبات الربانية الأخرى، متاحاً للجميع. وقريبا ستصبح هناك بورصة دولية للمطر، هي التي ستحدد ثمن اللتر المكعب من المطر حسب السوق وحسب الموسم وحسب المكان وحسب العرض والطلب.

لقد أصبحنا فعليا في زمن لم يعد الأمر يقتصر فيه على بيع الماء في القنينات، بل أصبحت عمليات الحجز تتم قبل وصوله الأرض أصلا. وصارت وحدة القياس في تجارة الماء هي السحب وليس اللتر ، وكل سيشتري في القريب العاجل سحبا بحجم حاجته وعلى قدر إمكانياته.

سيقول البعض إن الأمر مبالغ فيه أو غير منطقي، لكن الحقيقة هي أن الفلاحين الكبار الأمريكيين أو الصينيين لم يعودوا يحملون هم المطر، لا من حيث الكمية ولا من حيث التوقيت. ففي الولايات المتحدة كما في الصين، هناك شركات وإدارة خاصة بالمطر. إدارات لا تتقاضى المليارات من أجل تدبير الرذاذ النازل من السماء لماماً، بل من أجل إنتاج هذا المطر حسب الحجوزات والكميات المتفق عليها من طرف الفلاحين الكبار طبعاً.

صحيح أن الأرض شهدت تغيرات مناخية كبيرة في العقود السابقة، ولم نعد نرى دورة الطبيعة التي كانت تؤثث طفولتنا، حين كانت السنة كالكتاب المفهرس ذو الأربعة فصول والأبواب المتعددة في كل فصل، وقد يكون صحيحا كذلك أن هذا الأمر مرتبط بما يسمى "الاحتباس الحراري" الناتج عن الاستهلاك المفرط والتصنيع المتوحش والاستغلال الهمجي لمقدرات الطبيعة، لكن ما ليس طبيعيا هو أن يتحول الاحتباس الحراري إلى تجارة مزدهرة ووسيلة للحكم.

إنها تجارة مربحة لأن الشركات الأمريكية والصينية صارت اليوم تعقد اتفاقيات بملايين الدولارات مع كبار الفلاحين، حول الكميات المطلوبة من الماء (المطر) وتوقيت نزولها، ولم يعد الفلاحون هناك يحملون هم السقي، حيث يزرعون ما يريدون أينما يريدون ومتى يريدون ثم يأتيهم المطر طبقا للعقد، كمية وتوقيتا، بما يجعلنا على أبواب بورصة للشتاء مثل بورصة الذهب، حيث سيتأرجح سعر غالون المطر حسب العرض والطلب، ولذلك وجب أن يعرف الناس أن زمن "إخوتي جاء المطر هيّا اجلسوا تحت الشجر، هيّا خذوا مني الزهر، هيّا كلوا هذا الثمر"، التي أنشدناها صغارا، قد ولّى وانتهى. وأن هذا الواقع الذي نصفه اليوم، سيصبح في القريب

> **سيصبح الأمن الغذائي للدول بيد الشركات الأمريكية والصينية**

صورة من توليد الذكاء الاصطناعي

شيئا عاديا ومتعارفا عليه، وهو وسيلة للحكم لعدة أسباب:

- أولا: سيصبح الأمن الغذائي للدول بيد الشركات الأمريكية والصينية، وسيصبح لهذه الشركات القدرة على تجويع الشعوب أو تزويدها بغذائها حسب درجة ولاء وخضوع تلك الدول، وسيصبح للحكومات المحلية مجرد دور ثانوي.

- ثانيا: سيصير بمقدور الدول العظمى المحتضنة لهذه الشركات أن تتحكم في البعد الديمغرافي للعالم حسب أجنداتها السياسية والاقتصادية، وذلك من خلال التحكم في الأوبئة والأمراض من خلال تحكمها في قطرات الماء التي تصل كل بيت، أو من خلال افتعال الحروب والصراعات بين الدول على خلفية البحث عن موارد مائية.

- ثالثا: سيظهر ما يمكن تسميته باقتصاد العطش، وذلك من خلال التحكم في نسب النمو الاقتصادي للبلدان حسب ما تحصل عليه من ماء، وما ستحصل عليه من ماء سيكون رهينا برضى الدول العظمى عليها.

قد يقول عبقري أننا سنلجأ لتحلية مياه البحر للاستغناء عن تجارة السحب، والحقيقة أن مسألة تحلية مياه البحر ستخفف بالفعل، وأقول بالكاد ستخفف من أزمة العطش، لكنها لن تحل معضلة الزراعة والري والإنتاج الفلاحي والحيواني، وبالتالي نسبة النمو الاقتصادي والديمغرافي، لأن كميات المياه التي يمكن تحليتها أقل بكثير جداً من الكميات المطلوبة لفلاحة يفترض فيها إنتاج غذاء ملايين الأشخاص.

لقد فقد حان الوقت لنعرف أن صلاة الاستسقاء سنّة يؤجر الناس على إحيائها، ولكن إحياء الأرض والحرث والنسل يتطلب أكثر من مجرد صلاة الاستسقاء، علما أن هذه السنّة صارت في الكثير من الدول الإسلامية مجرد وسيلة لتبييض السياسات الفاشلة والإلقاء بمسؤولية الأزمة على عاتق القدر، عوض محاسبة المسؤولين الحقيقيين عن تبذير الثروة المائية وتعطيل التطور العلمي والتكنولوجي بهذا الصدد.

بل إن بعض الدول الإسلامية ابتدعت طرقا جديدة لتوظيف الدين في هذا الأمر، ذلك أنه حين يتساءل المواطن في وطننا الإسلامي عن السبب وراء هطول هذه الكميات الهائلة من الأمطار في بلدان هي في الواقع قاحلة وجافة مثل السعودية والإمارات ومصر، لا يقال لهم بأن هذه الدول تشتري في الحقيقة الأمطار لغرض التمويه السياسي والإيديولوجي، وإنما يتم "قصفهم" بالحديث النبوي عن أبي هريرة (وسأعفيكم هنا من العنعنة) والذي يقول فيه: "لا تقوم الساعة حتى يكثر المال ويفيض حتى يخرج الرجل بزكاة ماله فلا يجد أحداً يقبلها، وحتى تعود (وهذا مربط الفرس) أرض العرب مروجاً وأنهاراً".

طبعا، تتغاضى الدعاية عن الجزء الأول من الحديث، والمتعلق بكثرة أموال الزكاة، وتؤكد على أن الأمطار التي تهطل على الرياض ودبي والقاهرة هي وعد رباني على لسان رسول الله، يبشر بقرب الساعة، وطبعا مع ما سيسبق ذلك من انتصار للمسلمين على أعدائهم، بينما هي في الحقيقة سحب تم اقتناؤها من "أعدائهم" أصلا .

خورخي ميسي.. ظِل ليونيل الدائم

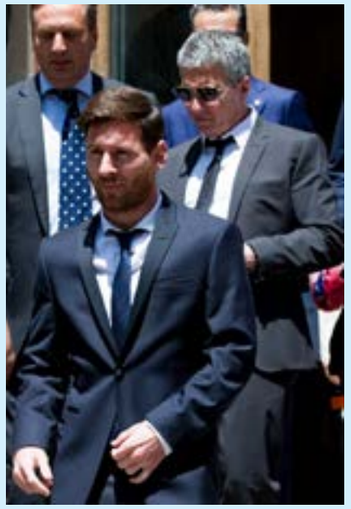

محمد الحاجي

يعرف العالم ليونيل ميسي قبل ما يقارب العقدين، ويتابعه ويقتفي أخباره ويتفرج على معجزاته فوق ميادين كرة القدم، لكن قليلون هم من يسألون عمن يفكر مكان هذا الولد الأسطوري؟ ومن يخطط لمساره؟ ومن يرمج كل صغيرة وكبيرة في حياته؟ ومن يدير ثروته؟ ومن يدقق في عقوده ومعاملاته المالية؟ من ينوب عنه في التفاوض والتواصل مع محيط مثقل بضغوطات النجومية؟

لم يجد ليونيل، في بداياته مع البارصا، شخصا يثق فيه أكثر من والده ليسلمه مقاليد حياته.

خورخي هوراسكو ميسي.. هذا الأرجنتيني ذو الأصول الإيطالية الذي نشأ في حي فقير في روساريو، وسط كثير من الأسر التي قدم أجدادها من موانئ نابولي وجنوة وصقلية قبل ثلاثة قرون. تزوج من سيليا، إبنة الجيران، قبيل أيام من انطلاق مونديال 1978 الذي كانت تحتضنه بلاد الطان و، وكان لهما شهر عسل استثنائي أنهياه بحضور المباراة النهائية بين الأرجنتين وهولندا داخل مدرجات الملعب.

عاد خورخي وسيليا إلى روساريو وبدءا معركتهما مع الحياة، حيث اشتغل هو كعامل بسيط في معمل للصلب وصناعة الأسلاك، فيما هي كانت تطوف على منازل الأغنياء للقيام بأشغال النظافة، كلاهما عمل لساعات طويلة لمضاعفة الأجر الزهيد ومقاومة شبح الفقر.

تفرغت سيليا للاعتناء بمنزلها، خصوصا بعد الإنجاب. كان ماتياس ورودريغو وليونيل وماريسول في حاجة إلى أم بقربهم، تراقب شقاوتهم الطفولية في أحياء لا يُؤتمن فيها على مستقبل الأبناء.

واصل خورخي الأب الليل بالنهار في مهن شاقة أعال من دخلها المالي أبناءه الأربعة، وكانت فراسته الأرجنتينية المشبعة بهوس كرة القدم تنبؤه أن ابنه الثالث، ليونيل، سيكون له شأن عظيم. فقد بدت عليه علامات ذلك من خلال موهبته الخارقة وسط أقرانه، فيما كان ظهور أعراض مرض هشاشة العظام على ابنه الصغير يؤرقه، مما كان يهدد مسيرته الكروية بالتوقف في سن مبكرة.

فكر الأب وتدبر وقرر في سنة 2001 حمل جميع أفراد الأسرة إلى أول طائرة تتجه من بوينس إيرس إلى برشلونة، هناك طاف على مختلف نوادي كرة القدم لكي يتكفل أحدها بتكاليف علاج ابنه ليو الباهضة، وفي النهاية لم يجد غير ال"بارصا" التي دفعت لمدة عام كامل مبلغ 900 أورو شهريا مقابل حقنة علاجية فعالة لكي يستعيد الطفل الذهي عافيته وينخرط في فئات لاماسيا بشكل عادي.

تسلق ليونيل فئات النادي ليوقع عقده الأول سنة 2005 وسط اهتمام الخبراء وذوي العيون التقنية الحادقة التي كانت تجزم بولادة فلتة مختلفة من فلتات الزمان. كانت بدايته مع النجومية، وكان لابد من تعيين شخص ليتكفل بأموره خارج الملاعب.

بكل سلاسة وجد الأب خورخي نفسه يقوم بهذه المهمة، والابن أيضا لم يكن يرى في الوجود شخصا ليقوم بها أكثر ثقة ممن كان سببا في وجوده بهذا العالم، خصوصا لما عادت الأم سيليا رفقة أبنائها الثلاثة إلى الأرجنتين وتركت زوجها ليتفرغ كليا لليونيل حتى أصبح مثل ظله الذي لا يفارقه في كل تفاصيل حياته.

يقول خورخي في حوار مع صحيفة "أولي" الرياضية الأرجنتينية: "لقد شعرت عند أول يوم في برشلونة أن

مهمتي الجديدة هي أن أوفر كل شروط الراحة لليونيل". كان وقْع الدهشة على خورخي عند بداية شهرة ابنه صعبا، وتساءل معه الكثيرون كيف للعامل البسيط في مصنع الصلب أن يصبح وكيل أعمال يسير عائدات مالية مهمة ويفاوض في الأمور المعقدة للإشهار والعقود والمعاملات المصرفية، وفوق ذلك عليه إجادة الخضوع لمصالح الضرائب الإسبانية التي تجتهد في إحصاء كل عائدات النجوم.

كانت الخطوة المهمة التي قام بها خورخي ميسي في بدايات ابنه، هي الاستشارة مع صديق أرجنتيني يعمل إطارا مصرفيا عاليا في برشلونة، يومها التقط أولى خيوط النجاح في مهمته الجديدة، " لقد كان السند الأول الذي عرفت به عالم إدارة الأعمال إضافة إلى وكلاء نجوم آخرين لم يبخلوا علي بتوجيهاتهم" .. يضيف خورخي.

مرت قرابة 20 سنة على أول عقد

كيف للعامل البسيط في مصنع الصلب أن يصبح وكيل أعمال يسير عائدات مالية مهمة؟

احترافي لليونيل ميسي في ملاعب كرة القدم، وطوال هذه المدة كان الأب ووكيل الأعمال يتعلم قواعد المهمة حتى أصبح يتقن لغة الأرقام وتقنيات التفاوض ومكامن الربح والخسارة. لقد صار اليوم على رأس مؤسسة عملاقة تقدر عائداتها السنوية الصافية بأكثر من خمسين مليون أورو، ناهيك عن مداخيل أخرى مهمة تدار عن طريق أسهم البورصة والمساهمة في مشاريع استثمارية متعددة في جميع قارات العالم.

حدث يوما أن تابعت محكمة إسبانية ليونيل ميسي وأباه خورخي بتهمة التهرب الضريبي، وخلال الجلسة سأل القاضي ليونيل عن وثيقة ما، كان جواب الابن واضحا أكثر من المطلوب:" لا أفهم كثيرا هذه التفاصيل، أنا مهنتي أن ألعب كرة القدم، أبي هو المكلف بكل هاته الأشياء ولدي الثقة الكاملة فيه أنه يقوم بعمله بشكل صحيح".

في كل المرات التي كان سينتقل فيها ليونيل ميسي من برشلونة إلى باري سان جيرمان، ثم إلى نادي ميامي الأمريكي، كانت وسائل الإعلام العالمية تبحث عن خورخي أكثر من بحثها عن ابنه الأسطورة، وذلك للظفر بتصريح يتضمن تفاصيل الانتقال، لأن الجميع يعرف أن النسبة الكبيرة في قرارات النجم الأرجنتيني يكون لأبيه خورخي فيها نصيب كبير، فهو دماغه ولسانه خارج الملاعب.

قوانين كرة القدم.. تشريعات في تطور دائم

محمد الحاجي

تطورت قوانين لعبة كرة القدم كثيرا خلال تاريخ اللعبة. فمنذ بداية ممارستها بشكل غير منظم في هيئة بطولات بين فرق وأندية أواخر القرن الـ19، وحتى يومنا هذا، تم تعديل قوانينها أكثر من مرة، حتى أصبحت الكرة التي تمارس اليوم، تختلف كليا عن التي تلك التي كانت تمارس في القرن الـ18 مثلا.

وقد بدأت محاولات تقنين لعبة كرة القدم بداية من عام 1848 في جامعة كمبريدج الإنجليزية، وتم تنظيم أول مباراة رسمية سنة 1855، وكانت أهم القواعد التي وضعت وقتها تخص الضرب والجذب للحد من العنف بين اللاعبين، ومن أهم إنجازات تلك الحقبة هي تحديد عدد اللاعبين في 11 لاعبا وهو الرقم الذي تم الاتفاق عليه عام 1897، بعد أن كان الفريق الواحد يتكون من 28 لاعبا بناء على قانون سنة 1863.

القوانين الأولى

في عام 1963 وضع الإنجليز عددا بسيطا من القواعد كمحاولة لتقنين لعبة كرة القدم، وذلك لتفادي الخلافات بين اللاعبين، وكان من أبرزها:

- عرض المرمى 7,30 متر، أما الارتفاع غير محدد، فلا وجود لعارضة أفقية.

- كان ممنوعًا لعب الكرة باليد، لكن يمكن توقيفها باليد وتهيئتها للعب بالقدم.

- ممنوع أن يلمس لاعب الكرة بقدمه وهي في الهواء، بل يجب أن تلمس الأرض أولًا.

- عندما يُخرج أحد اللاعبين الكرة من خط التماس، يقوم هو نفسه بإعادتها داخل الملعب، عبر ركلها بالقدم في خط مستقيم فقط.

- الفريق الذي يتلقى هدفا يستأنف اللعب مرة أخرى بضربة مرمى.

- عندما يبدأ اللاعب الجري بالكرة، على المنافس أن يكون بعيدًا عنه بمسافة 6 خطوات.

- يُحتسب التسلل حال وجود أحد لاعبي الفريق أمام الكرة، حيث تُحتسب الكرة تسللًا إذا تم تمريرها للأمام.

- يُمنع الدفع ولو بالكتف إذا كانت الكرة بحوزة اللاعب، ويجوز الدفع إذا لم تكن بحوزته.

ولم يكن هناك ضربات ركنية ولا ضربة جزاء ولا حتى تحديد لشكل ومقاييس الكرة ذاتها.

فكرة استحداث الحكام

تم استحداث فكرة التحكيم عام 1878؛ وبدأ الأمر بحكم واحد فقط، وشهد هذا الجانب من اللعبة الكثير من التعديلات، فتم إضافة مراقبين للخطوط ثم تزويد كل منهما براية ثم صار لكل قرار حركة محددة بالراية، ثم تم تزويد الحكم بالبطاقات الصفراء والحمراء، ومع التقدم التكنولوجي تمت إضافة تقنية الفيديو لمساعدة الحكام على اتخاذ القرارات الصحيحة والتي ظهرت عالميا في مونديال روسيا 2018، وتم تعميمها بعد ذلك على كل البطولات والكؤوس.

خلاف حول حجم الكرة

في البداية لم يكن هناك قانون يحدد حجم الكرة، لدرجة أن هذا الأمر تسبب في مشكل كبير خلال النسخة الأولى من المونديال الذي استضافته الأوروغواي، بسبب إصرار كل من منتخبي الأرجنتين والأوروغواي على خوض المباراة بالكرة المستخدمة في بلاده، وفي النهاية تم حسم الأمر عن طريق ترضية الطرفين بخوض كل شوط بكرة مختلفة، لتتقدم الأرجنتين بنهاية الشوط الأول 2-1 باستخدام كرتهم، لكن مع الشوط الثاني واستخدام كرة الأورغواي نجح أصحاب الأرض في إحراز 3 أهداف ليفوزوا بالمباراة 4-2 ويحصدوا أول ألقاب كأس العالم.

بشكل عام بقيت صناعة الكرة أمرا خلافيا حتى عام 1970 حين أمدت شركة أديداس الاتحاد الدولي بالكرة المستخدمة في المونديال، وكانت أول كرة لا تمتص المياه، وقد كانت قبل هذا التاريخ مصنعة من مواد طبيعية وبشكل يدوي، ما يجعلها قابلة لامتصاص المياه؛ ما يعني بطبيعة الحال اختلاف وزن الكرة خلال المباراة، ولم تتحول صناعة الكرات لاستخدام مواد صناعية بالكامل إلا مع مونديال المكسيك 86.

حارس المرمى

بعد 5 دورات لكأس العالم كان حارس المرمى وبعد أن يمسك بالكرة، يمكن للمنافس أن يكاتفه ويسقطه داخل المرمى فيعتبر هدفا صحيحا، ولم يتم حماية الحارس الممسك بالكرة إلا بعد واقعة في نهائي كأس الاتحاد الإنجليزي عام 1958، حين اصطدم لاعب بولتون "نات لافتهوس" بحارس مرمى مانشستر يونايتد المستحوذ على الكرة فأسقطه داخل المرمى لتحتسب هدفا ويفوز بولتون بالمباراة واللقب، ليوضع بعدها قانون يجعلها مخالفة.

وشهد مركز حراسة المرمى تحديدا العديد من التطويرات التي أثرت بشكل واضح في مهام المركز وكيفية ممارسته للعبة، إذ

لم يتم تحديد المنطقة التي يمكنه مسك الكرة بيده فيها إلا عام 1912، بعد استحداث منطقة الجزاء بحوالي 9 سنوات، ثم جاء التطور بمنعه من إمساك الكرة إذا كانت عائدة من قدم زميل بعد مونديال إيطاليا 1990، وبالتحديد عام 1992.

التسلل

التسلل واحد من أقدم قوانين اللعبة ومن أكثرها تعرضًا للتطوير، حين بدأت اللعبة كان التسلل يحتسب لمجرد وجود اللاعب المهاجم متقدما عن الكرة في اتجاه مرمى المنافس، وثم تخفيف القانون تدريجيًا، ففي عام 1920 لم يعد هناك تسلل خلال رميات التماس وجاء التعديل الأبرز عام 1974، حيث صار التسلل يحتسب إذا كان اللاعب المهاجم ووقت خروج الكرة من قدم زميله يفصله عن خط المرمى لاعبين فقط من الفريق المنافس، ثم جاءت أحدث التعديلات بأن يكفي المهاجم

> **التسلل واحد من أقدم قوانين اللعبة ومن أكثرها تعرضًا للتطوير**

أن يكون على نفس الخط مع آخر ثاني لاعب يفصله عن المرمى، وهو التعديل الذي تم عام 1990.

البدلاء

لم يكن من الممكن استبدال لاعب بدأ المباراة، وإذا أُجهَد لاعب أو حتى أصيب وخرج من الملعب فلا يمكن أن يحل محله لاعب آخر، تم السماح بإجراء تغيير واحد لكل فريق خلال المباراة بداية من التصفيات المؤهلة لكأس العالم 1954، وفي سنة 1988، صار لكل فريق تبديلان، ومع مونديال 1994، أصبح لكل فريق تبديلان مع إمكانية تبديل ثالث إذا أصيب حارس المرمى؛ وسرعان ما تم التغاضي عن شرط إصابة الحارس وأصبحت التغييرات ثلاثة بشكل مطلق، وشهد مونديال روسيا إضافة تبديل رابع في حال وصول المباراة لوقت إضافي، ثم جاء التعديل الأخير سنة 2022 الذي بموجبه أصبح بإمكان كا فريق أن يجري خمس تغييرات في شوطي المباراة، مع إمكانية إضافة تغيير سادس إذا وصلت الى الشوطين الإضافيين.

الوقت بدل الضائع

تم ابتكار هذه الفكرة بسبب واقعة حدثت سنة 1891، خلال مباراة بين أستون فيلا وستوك سيتي، كان أستون فيلا متقدما بهدف لصفر، وقبل نهاية المباراة بدقيقتين حصل ستوك سيتي على ضربة جزاء (كانت اختراعا حديثا وقتها)، فما كان من حارس مرمى أستون فيلا إلا أن أطاح

بالكرة خارج الملعب، فاستغرق وقت لإحضارها من جديد، فاضطر الحكم أن يعلن نهاية المباراة قبل تنفيذ ضربة الجزاء.

ظل الوقت الضائع سرا لا يعلمه إلا حكم الساحة حتى مونديال فرنسا 1998، حين تم ولأول مرة تطبيق نظام الإعلان عن الوقت الضائع، بحيث يتواصل حكم الساحة مع الحكم الرابع لإشعاره بعدد الدقائق المحتسبة فيقوم الأخير بالإعلان عنها بواسطة اللوحة الخاصة بتغيير اللاعبين.

الشوطين الإضافيين وضربات الترجيح

استحدثت فكرة الشوطين الإضافيين بعد مباراة المنتخب الإيطالي ضد نظيره النمساوي خلال مونديال إيطاليا 1934 والتي انتهت بالتعادل 1-1، لكن طوال مدة الوقت الإضافي عجز أي من الفريقين عن إحراز هدف، فانتهت المباراة بنتيجة التعادل، فتمت إعادة المباراة في اليوم التالي وتعرض اللاعبون لتعب كبير، مما حتم التفكير في طريقة لحسم نتيجة التعادل.

عندما كانت تنتهي المباراة المعادة أيضا بالتعادل، كان الحكم يلجأ إلى إجراء قرعة مباشرة بنفس طريقة قرعة بداية المباراة، وذلك بإلقاء العملة في الهواء، وهو ما حدث مثلا في مباراة دور الثمانية في بطولة كاس أوروبا للأندية بين ليفربول وكولن. فبعد انتهاء مباراتي الذهاب والعودة بالتعادل السلبي، ثم نهاية المباراة الفاصلة بوقتها الإضافي بالتعادل 2-2 لجأ الحكم بشكل طبيعي للقرعة، وكانت المفارقة أن العملة المعدنية سقطت مستقيمة على الملعب الموحل بسبب الأمطار، فألقى الحكم العملة مرة ثانية ليفوز ليفربول بالمباراة، واعتمد الاتحاد الدولي ضربات الترجيح كوسيلة حاسمة لكسر التعادل عام 1976.

وقد حاول الاتحاد الدولي أكثر من مرة استحداث طرق لكسر التعادل قبل الوصول لضربات الترجيح، مرة باستحداث قاعدة الهدف الذهبي سنة 1996، والتي تنص على أنه إذا سجل أحد الفريقين خلال الوقت الإضافي تنتهي المباراة فورا ويعتبر فائزا، لكن لم يكتب لهذه التجربة النجاح وانتهت ليظهر تعديل لها باسم الهدف الفضي وهو عبارة عن أنه إذا انتهى الشوط الأول الإضافي بتقدم أحد الفريقين يعتبر هذا الفريق فائزا، وتم تجربة هذه القاعدة عام 2004 لكن سرعان ما تم التراجع عنها.

نحن وجنوب إفريقيا

خالد البكاري

تابعت اللقاء الذي أجرته الصحفية كنزة لحسيني الخضير مع سفير جمهورية جنوب إفريقيا بالرباط، واستغربت كيف أن كثيرين لم يكلفوا أنفسهم عناء الاستماع لوجهة نظر ممثل بريتوريا ببلادنا، في سياق رفض الدبلوماسية المغربية للدعوة التي وجها هذا البلد الإفريقي للمبعوث الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة ستافان دي ميستورا المعني بملف النزاع حول الصحراء الغربية المغربية.

تناسلت مقالات كثيرة تهاجم ستافان دي ميستورا، ودولة جنوب إفريقيا، وخرجت فيديوهات كثيرة تتجه نفس المنحى، وبالمقولات والدفوعات نفسها، وكأن محبرة واحدة كانت وراء كل ما قيل، وتكلف الآخرون بعملية النسخ الورقي أو الترجمة الصوتية.

ومن غير "صوت المغرب" لم أجد شخصيا وسيلة إعلام وطنية حاولت أن تنقل وجهة نظر جنوب إفريقيا، حتى يمكننا أن نحيط بالموضوع من جوانبه، لاستكناه سياق الدعوة ومسبباتها بدرجة أكبر من الوضوح، بدل الاستغراق في إعادة إنتاج نعوت قدحية في حق دولة، تقتضي الحكمة أن نسعى لأن تكون في صف مصالحنا، أو على الأقل محايدة بخصوص ملف الصحراء، وأحيانا تكون عملية إعادة الإنتاج هذه مخلوطة بغير قليل من بهارات وقائع غير صحيحة، أو منتزعة من سياقاتها.

صحيح أننا لم نصل بعد إلى مستوى القاع الذي أدركه الإعلام الجزائري مثلا في شيطنة أي دولة لها خلاف مع النظام أو العسكر الجزائريين، ولو كان خلافا عارضا وعابرا، ولكن أعتقد أننا سائرون في الاتجاه نفسه، إذا لم نتدارك الأمر، وأقصد اتجاه تماهي الإعلام مع المواقف الرسمية، بذريعة "الوطنية"، مما يفقد الإعلام جوهره الذي جعله يحظى باستعارة اعتباره سلطة رابعة.

أعتقد أن دي ميستورا ارتكب خطأ، ولكن ليس بقبوله دعوة خارجية جنوب إفريقيا، بل بسبب عدم إخباره الرباط والتشاور معها، ليس للتقرير في الزيارة من عدمها، فذاك أمر يتعلق بتقديراته، ولكن لاستجلاء ما يمكن أن يشكل انتظارات للطرف المغربي من جنوب إفريقيا، باعتبار علاقاتها المتميزة مع الجزائر، وباعتبار أنها من الدول المعترفة ب"الجمهورية الصحراوية".

لقد فشل كل المبعوثين الخاصين للأمم المتحدة عن زحزحة هذا الملف في اتجاهات تقربه من الحل، وبات الاقتصار على الاستماع للأطراف الأربعة: المغرب، البوليساريو، الجزائر، موريتانيا، بمثابة عملية تدوير لما لم يعد يقبل ذلك، إنه دوران في حلقة مفرغة، بحيث منذ 2007 تاريخ وضع المقترح المغربي بتمتيع إقليم الصحراء الغربية المغربية بحكم ذاتي في إطار السيادة المغربية، لم يقع أي تطور في هذا الملف داخل مجلس الأمن الذي يعيد في كل أكتوبر صياغة التوصيات نفسها.

فلماذا لا يتم تجريب وساطات دول أخرى لها علاقات متميزة مع

أحد أطراف النزاع الأساسيين، وبالدرجة الأولى: المغرب والجزائر، دول بثقل إقليمي أو قاري ؟؟

لقد أعادني حوار "صوت المغرب" مع سفير جنوب إفريقيا إلى سؤال لطالما طرحته: لماذا تتراوح العلاقات الدبلوماسية التي تجمعنا بجنوب إفريقيا بين التوتر أو البرودة؟

حاول السفير أن يكون لبقا، كعادة السفراء، لكنه مرر بذكاء رسالتين هامتين: الأولى أنه بالإمكان بناء علاقات أكثر تطورا بين البلدين بمعزل عن الخلاف الوحيد بينهما حول قضية الصحراء، وهو خلاف يمكن تجاوزه ما دام البلدان لا يريان حلا خارج إطار المنظومة الأممية، والثانية أن البلدان كليهما يرفعان شعار: تعاون جنوب/ جنوب، وهو ما ينبغي تعضيده من خلال التبادلات التجارية، ومن خلال الاستثمارات، مشددا على أن المغرب هو البلد الأول من حيث الاستثمارات الجنوب إفريقية في القارة، وعلى أن الثاني بعد مصر من حيث نشاط الصادرات.

ولأن مناهج تحليل الخطاب تعلمنا الانتباه أن ما يقال أحيانا هو لتصريف ما لم يقل، فكأن سفير جنوب إفريقيا يلمح إلى المفارقة بين التوافق الدبلوماسي الجنوب إفريقي الجزائري قاريا، في حين أن التوافق الاقتصادي والمالي والتجاري هو أقوى مع المغرب.

تتنافس الصين وأمريكا استراتيجيا، لجهة سعي الأولى لإعادة بناء النظام الدولي القائم على أنقاض انهيار حلف وارسو، واستماتة الثانية في تأخير أفق النظام متعدد القوى، ويختلف البلدان في الموقف من قضايا كثيرة سواء في الشرق الأوسط، أو جنوب شرق آسيا، أو النزاع الأوكراني الروسي، ولكن رغم ذلك فإن المبادلات التجارية والمالية والاقتصادية بينهما تنمو سنة بعد أخرى، أو تبقى مستقرة، ولا تتأثر بهذا الصراع الاستراتيجي.

إنها نفسها فلسفة تجمع البريكس، والذي تحاول جنوب إفريقيا أن تقدم نفسها أحد رعاته الأساسيين.

> **من غير "صوت المغرب" لم أجد شخصيا وسيلة إعلام وطنية حاولت أن تنقل وجهة نظر جنوب إفريقيا**

عن الاستثمارات الجنوب إفريقية بالمغرب، والإمكانات التي يمكن أن تستفيد منها جنوب إفريقيا من المغرب بحكم موقعه الجغرافي واتفاقيات التبادل الحر التي له مع أمريكا والاتحاد الأوروبي ودول الخليج)، ومن مداخل الثقافة ومستتبعاتها السياحية والمعرفية (حيث تحدث على أن المغرب يبقى الأقرب إلى جنوب إفريقيا قياسا إلى باقي دول شمال إفريقيا من هذه الزاوية).

وهنا نعود للسؤال الذي لم أجد له جوابا: إن جنوب إفريقيا لا تنافسنا على القيادة الإقليمية، فنحن في أقصى شمال القارة، وهم في أقصى جنوبها، وليست منافسا اقتصاديا لنا بحكم اختلاف العرض التصديري للمغرب عن نظيره الجنوب إفريقي، واختلاف حتى الأسواق المستهدفة بحكم إكراهات الجغرافيا، فلماذا تظل هذه العلاقات مأزومة؟

يجب أن نقر أن جنوب إفريقيا فضلا على أنها قوة اقتصادية قارية، فإنها كذلك نجحت في استثمار وتشييد قوة أخلاقية، باعتبارها بلدا خارجا من نضال مرجعي ضد الأبارتهايد، وحولت هذه القوة الأخلاقية إلى قوة دبلوماسية باعتبارها داعمة لنضال الشعوب من أجل تقرير مصيرها، ومدافعة عن مصالح دول الجنوب في مواجهة الهيمنات المابعد كولونيالية، ومنافحة عن عالم متعدد الأقطاب، وقد ارتفعت أسهم مصداقيتها بعد الدعوى التي قدمتها أمام محكمة العدل الدولية ضد الكيان الصهيوني، مما يمنح رأسمالا رمزيا مهم في سوق التدافعات الدبلوماسية، التي يمكن ترجمتها مكاسب سياسية واقتصادية واستراتيجية. وفي جزء من تفاصيل هذه المرجعية يكمن شيطان الخلاف الجنوب إفريقي المغربي، ومن شأن نظر دبلوماسي ذي نفس استراتيجي، ومطعم بالمعرفة والثقافة والتاريخ أن يتم بناء خطاب آخر لبناء علاقات أكثر متانة مع جنوب إفريقيا لصالح المغرب وقضاياه العادلة.

وعودا على بدء، حين كانت الماكينة تنتج خطابات قدحية في حق دي ميستورا بسبب زيارته لجنوب إفريقيا، مستعيدة فشله في جنوب لبنان وأفغانستان وسوريا، لم تنتبه إلى أن اختيار دي ميستورا مبعوثا أمميا، هو في دليل على أن قضية الصحراء الغربية المغربية ليست في سلم أولويات المنتظم الدولي حاليا، وأن ما يهم هذا المنتظم بخصوص هذا الملف هو المحافظة على وضع الستاتيكو.

في حوار سفير جنوب إفريقيا هروب ماكر/ إيجابي من مأزق أسئلة الصحافية نحو المستقبل الأفضل الذي يمكن أن تكون عليه العلاقات المغربية الجنوب إفريقية من مداخل المال والأعمال والاقتصاد (حديثه

والحالة هذه، هل الأصوب هو تحديد العلاقات الخارجية مع باقي الدول، وخصوصا المؤثرة عالميا على ضوء المصالح بمعزل عن الموقف من النزاع حول الصحراء، أم الاستمرار في جعل هذا الموقف المحدد في تطوير العلاقات أو تأزيمها؟ ألا يمكن أن يكون البناء على المنافع المتبادلة مدخلا لتطوير المواقف من ملف الوحدة الترابية؟

the Voice
صوت المغرب

الصوت هنا... **صوت المغرب**.

حبر الختام

عصام واعيس

الجماعة والإصْلاح مِن الدَّاخِل

هل تنتقل جماعة العدل والإحسان من إصلاح النظام من خارجه إلى إصلاحه من داخله؟ هل تجرّب حظها في معركة سياسية هزم فيها المخزن جميع الأحزاب؟ هل تحمل الوثيقة السياسية التي طرحتها الجماعة للنقاش العام في 6 فبراير 2024 إشارة إلى من يهمه الأمر بأن الجماعة مستعدة لتمرّر إصلاحات وإجراءات جديدة، وتقوم بدور القنطرة التي تعبر منها هواجس النظام والمجتمع من مرحلة إلى أخرى، لكن وفق شروط جديدة وبمهر أغلى؟

تُسيّج الجماعة ممكنات اقتحام الفعل السياسي عبر المؤسسات - ضمن أمور أخرى - ب"دستور ديمقراطي"، وب"مصالحة وطنية" تطوي ملف الاعتقال السياسي وانتهاكات حقوق الإنسان، وبعدم إسقاط الفصل 47 من الدستور الذي ينص على تعيين رئيس الحكومة من الحزب المتصدر للانتخابات التشريعية، وبرفع يد وزارة الداخلية عن برامج التنمية بل و"إحداث وزارة مستقلة عن وزارة الداخلية مكلفة بالجهات والجماعات الترابية". بعدما أثبت المخزن أنه سيناريست بارع في انتخابات 8 شتنبر 2021، بلْ أتصور أنه حتى لو أرسينا هيأة تأسيسية مكلفة بوضع الدستور، كما تطالب بذلك الجماعة، سيخرج المخزن من بين أعضائها منتخبا بكل ديمقراطية وشفافية، ثم سنرى العجب في الاستفتاء الخاص على الدستور الجديد، بكل ديمقراطية وشفافية أيضا، وأرجو أني أبالغ طبعا..

الجماعة تريد دخول غمار البرلمان والجماعات الترابية، إذا ما تأمرت الصدف، بحزب "يمارس السلطة والحكم"، وبتحالف محتمل مع قوى تشاركها هَمّ الديمقراطية وتخالفها هَمّ "المنهاج"، وبعيدا عن أي رغبة في الهيمنة حسب ما يستشف من وثيقتها، وإلا فأبعد ما تبحث عنه الأحزاب في المغرب حاليا هو التأثير في قرارات السلطة إن لم يكن نيل رضاها، وأكثر ما تخشاه الهيمنة التي تفرزها الصناديق إذا ما تُركت لحالها..

تُميّز الجماعة وثيقتها السياسية عن "البرنامج الانتخابي"، وهو تمييز يصبح صوريا حين نتجاوز الصفحات التمهيدية للوثيقة وإلى حد ما النقاش الدستوري ضمن المحور السياسي.

كتبت العدل والإحسان وثيقتها في قالب برنامج انتخابي

تؤكد الجماعة تشبثها بفكرة "النسقية" والتي تعني أن مشروعها السياسي جزء من مشروعها الدعوي والتربوي وأن أفقه "إحداث تغيير تاريخي يتأسس على بناء الإنسان، وتشييد مجتمع العمران الأخوي، وترسيخ القيم الإسلامية والقيم الإنسانية المثلى".

وهنا تقفز مقارنة للذهن: إذا كان الإعلام يصف حركة التوحيد والإصلاح ب"الذراع الدعوي" لحزب العدالة والتنمية، فالمنتمون لهذا الحزب يرون خلاف ذلك: الحزب هو الذراع السياسي للحركة، وأن الحركة هي الشجرة! وأن حديث التمايز بينهما فرضه إحراج تدبير الشأن العام.

وهنا تتساءل إلى أي حد يمكن قياس مصير الحزب السياسي الذي قد يخرج من رحم الجماعة إلى مصير الحزب الذي خرج من رحم الحركة ودخل الحكومة مرتديا شعارات ومبادئ ومواقف كبرى وخرج عاريا من نصيب وافر منها، و"متمايزا" مع بعضها الآخر؟

كتبت العدل والإحسان وثيقتها في قالب برنامج انتخابي بتفاصيل تحمل رنة الوعود البراقة من قبيل "تجهيز الإدارات العمومية (..) ببنيات تحتية (رياض أطفال، أماكن صحية للرضاعة) لضمان الاستقرار النفسي للأم الموظفة"، و" إحداث وتطوير أنظمة الاستشفاء المنزلي، والطب الأسري والطب الوقائي والاستعجالي والإسعافي"، و" تطوير البنية التحتية المعبئة للمياه السطحية من قبيل السدود المتوسطة أو السدود التلية".

مع ذلك، لا تريد الجماعة أن يُفهم من وثيقتها أنها في الطريق لإنشاء حزب أو أنها تقدم تعاقدا انتخابيا مبكرا، ولا أن يُفهم خلاف ذلك!

ماذا بعد الوثيقة إذن؟ يرد عمر إحرشان، عضو الأمانة العامة للدائرة السياسية للعدل والإحسان، خلال الندوة التي خصصت لتقديم الوثيقة بهذه الكلمات "سنترك وقتا للوثيقة لتُقرأ.. وسنأخذ مسافة.. والنقاش العمومي يمكن أن يُبيّن أمورا أخرى"..كأن يبيّن النقاش الحاجة إلى "تأزيل الوثيقة" بما يراعي سقف الممكن والقطيعة مع فكرة لا إصلاح قبل التنام شروطه، وعمليا ميلاد حزب إسلامي بكر في ساحة سياسية ثيّب..

the Voice
صوت المغرب

صوت المغرب... صدى الحقيقة